جـامـعـة عـبـد الـحـمـيـد بـن بـاديـس مـسـتـغـانـم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية والمحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسير

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية
دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن بعين النويصي

مقدمة من طرف الطالبة:

قـنـدوز سـهيلة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	مكاوى محمد الامين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الدراسية 2019/2018

شـكر وتـقـديـر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وأخره أتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى ،الذي احاطني برعايته الإلهية العظيمة ،ويسر لي كل عسير،وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى الأستاذ الفاضل" يسعد عبد الرحمن " لما أبداه من حسن رعاية ورحابة صدر وروح علمية مخلصة،وما قدمه لي من توجيهات من النصائح

سديدة وملاحظات قيمة ومستمرة .....فدعائي له بالخير والعافية.

ولا يفوتني أن ارفع خالص شكري ،وعظيم امتناني ،إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة،والمساهمة في تصويب الخلل ،وتقويم العمل

الإهـــــداء

اهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ،إلى أغلى

إنسانة في الوجود أمي الحبيبة نور حياتي.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما انأ عليه أبي الكريم

رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى أخــواتــي وإخـــــوتــي

إلى كل من عمل بكد بغية إتمام هذا العمل إلى كل الأصدقاء والزملاء

الفهرس

فهرس المحتويات	
الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
قائمة الاختصارات والرموز	III
المقدمة	04-01
الفصل الأول :الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	33-04
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	06
المطلب الأول:مفهوم المعلومات المحاسبية	06
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية	10
المطلب الثالث: اعتبارات الواجب مراعاتها عند انتاج معلومات محاسبية	16
المطلب الرابع::مفهوم نظام معلومات المحاسبي	18
المبحث الثاني: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي	24
المطلب الأول:مبادئ النظام المحاسبي	24
المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	27
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	29
المطلب الرابع: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	31
خلاصة الفصل الأول:	33
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة	51-34
تمهيد:	34
المبحث الاول: عملية اتخاذ القرار	35
المطلب الاول:تعريف عملية اتخاذ القرار	35
المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار	35
المطلب الثالث: تصنيف القرارات	37
المطلب الرابع: عوامل المؤثرة في اتخاذ القرار	39
المبحث الثاني:قرارات المالية	41
المطلب الاول :خصائص القرارات المالية	41
المطلب الثاني: قرارا توزيع الارباح	42
المطلب الثالث:قرار التمويل	44
المطلب الرابع :قرارا الاستثمار	48
خلاصة الفصل الثاني:	51

الفصل الثالث: دور اتخاذ القرارفي مؤسسة تربية الدواجن	71-52
المبحث الاول: تعريف المؤسسة الام ORAVIO	52
المطلبالاول:نبذة تاريخية عن تربية الدواجين بعين النويصي	52
المطلب الثاني: تعريف بوحدة المؤسسةSPA MOSTAVI	56
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة مستافي	58
المبحث الثاني: اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام معلومات المحاسبي	60
المطلب الاول: واقع نظام معلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل دراسته	60
المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	63
خلاصة الفصل الثالث	71
الخاتمة :	73-72
المراجع:	79-74
الملخص	

قائمة الجداول

رقم	الجدول	الصفحة
01	تطور الخزينة،رقم الاعمال والتدفق النقدي	64
02	النسب المالية	64
03	النتائج المحاسبية	65
04	القيمة الحالية الصافية (VAN)،/معدل العائد الداخلي (TRI)،مؤشر الربحية(IP)	66

قائمة الأشكال

رقم	الأشكال	الصفحة
01	تصنيفات مصادر التمويل	47
02	شكل البياني لإعادة هيكلة ONAB	52
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة GAO	55
04	**الهيكل التنظيمي للمديرية العامة SAP MOSTAVI**	58

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز أو الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
TRC	Toux de rendement comptable	معدل العائد المحاسبي
VAN	Valeur actuelle nette	القيمة الحالية الصافية
DR	Délai de récupération	فترة الاسترداد
TRI	Taux de rendement interne	معدل العائد الداخلي
IP	Indice de profitabilité	مؤشر الربحية

المقدمة

في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة من تزايد في وتيرة التطور التكنولوجي ،وما له من اثر واضح في سرعة تقادم اساليب الانتاج المتوفرة ليحل محلها اساليب اكثر فعالية وتطورا قائما على المعرفة والبحث العلمي ،وذلك نتيجة لتبني الاقتصاد والمعرفة بالاضافة الى اشتداد المنافسة العالمية ،مما اجبر المؤسسة الاقتصادية الى مسايرة هذا التطور السريع من اجل البقاء.

لذا تهدف اي مؤسسة الى بلوغ وضعية معينة بهدف تعظيم قيمتها السوقية ،ولتحقيق ذلك يجب ان تتوفر على المعلومات الكافية لاتخاذ القرار،وهذا الاخير يؤثر ويتاثر بالظروف والبيئة التي تتواجد بها المؤسسة ،كما انه يعتبرالمحور الرئيسي لاي ادارة .

اضافة الى ذلك هو عملية معقدة تفرض على المؤسسة تصميم نظام معلومات محاسبي فعال ،يعد بمثابة نظام مفتوح يتفلعل مع المحيط الخارجي للمؤسسة ويسعي الى جمع اكبر كمية من البيانات ،ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صور مالية ذات اهمية للمؤسسة ،يقوم بمعالجتها للحصول على معلومات تتميز بالدقة والملائمة ،ويتم الاعتماد على هذه المعلومات المفرزة في اتخاذ قرارات دقيقة وسلمية.

وهنا يتجلى اتخاذ القرار في عملية التفكير لاختيار البديل الامثل من بين البدائل المتوفرة لكي يتماشي مع وضعية المؤسسة،وايضا الاهداف التي تصبو اليها ،اضافة الى ذلك يجب ان تتوفر في متخذ القرار مهارات وقدرات معينة يمكن اكتسابها عن طريق الخبرة والتكوين.

فنجد من اهم القرارات القرار المالي الذي يحتوي على القرار الاستثماري ،وهو من اهم واصعب القرارات التي تتخذها الادارة ،فما ينتج عنه من استثمارات تعتبر المحرك الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية ،اما قرار التمويل فهو من اهم اسباب نحاح القرار الاستثماري.

اما نظام المعلومات المحاسبي يعتبر اداة هامة لتوفير المعلومات اللازمة لترشيد قرارات الادارة .وهذا ما دفعنا الى طرح الاشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟
- هل يؤثر نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟
- هل يمكن ان يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة تربية الدواجن؟

- هل تعتمد مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

الفرضيات:

من خلال الاشكالية التي تم طرحها ،وما اندرج ضمنها من اسئلة فرعية،التي ادت بنا الى طرح مجموعة من الفرضيات ،كانت اجابتها كما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من اهم الانظمة الفعالة في المؤسسة
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ركيزة اساسية وذات اهمية في عملية اتخاذ القرار
- تعتمد مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.
- يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة تربية الدواجن

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية دراسة هذا الموضوع الى جذب الانتباه من قبل مستخدمي المحاسبة ،وتسليط الضوء على اهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي،الذي يعتبر من اهم اسس المحاسبة،بالاضافة الى عمله على تصويب القرارات خاصة المالية منها ومساهمتها الفعالة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات على الاطراف المعينة.

اهداف الدراسة:

نسعي من خلال هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية وما تحتويه من اسئلة فرعية

واختبار مدى صحة الفرضيات،فمن الناحية النظرية تهدف الى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي،وبيان اسسه ،بالاضافة الى ماهية القرارات المالية واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها.

اما الجانب التطبيقي فهدف الى التوصل الى اي مدى يمكن لمؤسسة تربية الدواجن بمستغانم ان تعتمد في عملية اتخاذ القرار المالي على نظام المعلومات المحاسبي.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والاحاطة بمختلف جوانبه قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي ،الذي يتناسب مع استعراض ووصف نظام المعلومات المحاسبي بالاضافة الى التعرف على اسسه في المؤسسة الاقتصادية ،وقد ساعدنا في ذلك مجموعة من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع ،كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المقابلة ودراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم التي ساعدتنا على اتمام الدراسة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات

المحاسبي للقيام بدراسة مالية عليها لاتخاذ قرارات مالية رشيدة.

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في التعمق اكثر في هذا الموضوع لانه يخدم مجال التخصص.
- ضرورة استخدام نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- تسليط الضوء على مدى وفوائد نظام المعلومات المحاسبي،لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمسير الجزائري.

الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية محط اهتمام الكثير من الباحثين والدراسات حيث تم تناوله من عدة زوايا مختلفة ،ومن بين هذه الدراسات مايلي:

احمد عبد الهادي الشبير:" بعنوان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية"، مذكرة ماجستيير ،2006

هدفت هذه الدراسة الى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في شركات المساهمة العامة في فلسطين.

بينما تطرقنا في الدراسة الى دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية بصفة خاصة،وكيف تساهم في ترشيد كل من القرار الاستثماري والتمويلي.

منذر يحي الداية: بعنوان "اثر استدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية" مذكرة ماجستير 2009

هدفت هذه الدراسة الى تقييم اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة البيانات المالية لشركات قطاع غزة،كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظام المعلومات المحاسبي بالاضافة الى معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في هذه الشركات.

اما دراستنا فنرى انها كانت اشمل لاحتوائها على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية ،وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات المالية،حتي تعمل على ترشيد وتصويب هذه القرارات.

اسماعيل مناصرية:" بعنوان اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ،دراسة استكشافية.2003

هدف هذا البحث إلى دراسة اثر نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات ،وذلك من خلال الاضطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبي وبيان طبيعة علاقة باتخاذ القرارات ،وتم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على مخرجات ذات جودة .

في حين تناولنا في دراستنا كافة خصائص المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساهمة في إعطاء مخرجات ذات جودة لتساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية الصائبة .

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ،حمل الفصل الأول عنوان مفاهيم الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي وتم التعرف على مفهومه ،وأساسياته.

إما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان القرارات المالية من خلال التطرق فيه إلى ماهية قراري الاستثمار والتمويل .

الفصل الثالث كان بعنوان استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم تم التعرض فيه الى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ،إما الخطوة الموالية فكان محتواها اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

صعوبات البحث:

صعوبة تعامل مع عمال المؤسسة

عدم وجود الوقت الكافي بسبب ضغوطات العمل

صعوبة في وجود المعلومات الكافية في مجال التطبيقي

الفصل الاول:
الاطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

لقد صاحب التقدم الهائل والمتسارع بوتيرة كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الملحوظ في كثير من المجالات ،لاسيما حركة المعلومات لتتجاوز بذلك كل الحواجز خاصة الجغرافية منها.حيث أصبحت الاقتصاديات المتطورة صناعيا تبني وتعتمد على هذا التطور الهائل حتي غدا هذا الاعتماد عنوانا لارتباط وثيق بين الجودة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعد من ابرز سمات الجودة .

ومن أهم التطور الحاصل هو ظهور نظام المعلومات ،الذي عمل على إعادة هيكلة وتنظيم المعلومات التي تنسب الى قائمة العلمية ،حيث يعتبر نظام المعلومات مجموعة من الأجزاء تأثر وتتأثر ببعضها البعض إي وجوج علاقة تبادلية تربط فيما بينهما،ومن الضروري ان تتميز بيئة نظام المعلومات بالتعاون والعمل الجاد بين مكوناته .

ومن ابرز الأنظمة المعلوماتية التي تعتمدها المؤسسة في إدارة أعمالها نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص في مجمل العمليات المحاسبية التي تجري حسب القواعد ومعالجتها للوصول إلى معلومات محاسبية ذات فائدة للإدارة .

بالإضافة إلى ذلك يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى حماية الخطة المالية من عدم وقوعها في انزلا قات تغير مسارها ،وتحول دون الوصول إلى أهدافها ،لولا ذلك لاستحال على الإداريين إن يجدوا مسعاهم وسط حقول من البيانات المتراكمة المنهمرة من منبع واحد ،وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل .

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

كلما كانت كمية المعلومات المجمعة كافية ومناسبة ساهم ذلك في تسيير عمل الإدارة ،وأي تقصير أثناء عملية الجمع سيؤدي الى عرقلة عملها وأحداث خلل في نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول :مفهوم معلومات المحاسبية

سنتناول مفهوم البيانات ،المعلومات والمعرفة قبل أن تأتي على مفهوم المعلومات المحاسبية

1 -مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة :

البيانات:" وهي مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض ،اي ليس لها معني حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها"[1].

"تعتبر البيانات جمع بيان ،وهي تمثيل رمزي للحقائق تصف الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء أو الأفكار او مزيج منها"[2].

المعلومات: "هي بيانات يتم اعدادها لتصبح في شكل اكثر نفعا لمستقبلها،بحيث يكون لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي او المتوقع ،او في القرارات التي يتم اتخاذها"[3].

"وهي عبارة عن مجموعة بيانات منظمة ومرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين".

المعرفة: "وهي عبارة عن مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين ،ومنها ظهرت النظم المبنية على قواعد المعرفة"[4].

"وهي أيضا حصيلة الامتزاج او الخليط من التجارب والقيم والمعلومات والخبرة والحكمة البشرية وانها من اهم الموارد الحيوية للشركات إلا إنها منثورة ومبعثرة هنا وهناك بين إنحاء وزوايا

1 محمد عبد العليم صابر ،نظم المعلومات الادارية،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،2007،ص36

2 حسين بلعجوز ،نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ،مؤسسة الثقافة الجامعية،الاسكندرية،2011،ص166

3 عبد الرحمان الصباح،نظم المعلومات الادارية،دار زهران للنشروالتوزيع ،عمان ،2010،ص 162

4 ايمان فاضل السامراني،هيثم محمد الزعبي،نظم المعلومات الادارية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2004 ص24

الشركة أو في عقول ذوي الخبرة الذين هم عرضة للفقدان والضياع"1.

من خلال ما تقدم نستنتج ان هناك حلقة وصل بين البيانات والمعلومات والمعرفة ،فالبيانات يمكن اعتبارها مادة خام عندما تتم معالجتها يكون الناتج عبارة عن معلومات يمكن توظيفها مباشرة بغرض الاستفادة منها ،وتوفر المعلومات مضافا إليها الخبرة المكتسبة نتحصل على ما يسمي بالمعرفة

2 -تعريف المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بانها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"2.

عرفت المعلومات المحاسبية على أنها " تشير إلى معلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير الكاملة او الجزئية كقائمة المركز المالي ،وقائمة تدفق الأموال"3.

يمكن القول أن المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي والمترجمة في شكل قوائم مالية.

3 -شروط المعلومات المحاسبية:

فيما يخص شروط المعلومات يري انه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهميين (أو إحداهما على الأقل) عند استخدامها من قبل صانع القرار وهما:

- أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدي متخذ القرار،وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار.
- ان المعلومات الناتجة يجي أن تزيد من معرفة صانع القرار ،وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول ،حيث يمكن الاستفادة من معرفة المضافة في صنع قرارات اخرى في المستقبل.

1 صباح انور يعقوب ،"اثر مساهمة ادراة المعرفة في تخطيط الاستراتيجي –دراسة استطلاعية-"،مجلة بحوث مستقبلية ،كلية الحدباء الجامعة،مركز الدراسات المستقبلية ،المجلد3،العدد2012،40،ص9.

2 قاسم ابراهيم الحبيطي،زياد يحي السقا،نظام المعلومات المحاسبية،وحدة الحدباء للطباعة والنشر ،الموصل ن2003،ص27.

3 فياض حمزة الرملي ،نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية ،الابي للنشر والتوزيع ،الخرطوم ،2011،ص30.

أما إذ لم يتحقق ذلك،فلا يمن ان يكون ناتج العمليات التشغيلية التي حدثت على البيانات بمثابة معلومات بل يمكن اعتبارها (بيانات مرتبة)يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد**1.**

4 -مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية او غير المحاسبية وحيث يختلف مفهوم جودة المعلومات باختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات ففي حين يركز منتج المعلومات على الذقة كمقياس لجودة المعلومات نجد ان المستخذم الجيد للمعلومات يركز على المنفعة والفعالية وغيرها من المعايير العامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة وتحليل المعايير العامة لقياس جودة المعلومات وهي**2:**

أ- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يشار الى ان جودة المعلومات المحاسبية في درجة دقة المعلومات اي درجة المعلومات للبيانات والاحداث المتعلقة بالماضي او الحاضر او المستقبل وانه كلما زادت جودة المعلومات كلما زادت قيمة المعلومات في التعبير عن الحقائق التاريخية او عن التوقعات المستقبلية

ب- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يتضح أن جودة أي معلومات تتحدد وتقيم من زاوية المنفعة المستمدة منه وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها.

وتتحدد أهم منافع المعلومات فيما يأتي :

- **منفعة شكلية:**

وتعني هذه " المنفعة انه كلما تطابق شكل او محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية"

- **منفعة زمنية:**

وتعني انه" يكون للمعلومات قيمة كبيرة جدا اذا توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج فيه اليها ".

1 على حامدي،اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة- مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة الوحدة الانتاجية التجارية –اريس- مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر،بسكرة 2010-2011،ص30.

2 غسان اللامي والخرون،،نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الاعمال وتنميتها،مكتبة المجتمع العربي ،عمان 2012،ص345-349

- **منفعة ميكانيكية:**

وتعني انه " سيكون للمعلومات قيمة كبيرة ان امكن الوصول اليها والحصول عليها بسهولة ولذلك فان الاتصال المباشر والمحاسب الالي يعظم كل من المنفعة المكانيكية الزمنية للمعلومات"

- **منفعة تقييمية:**

وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم نتائج تنفيذ القرارات الاقتصادية بالوحدة المحاسبية".

- **منفعة تصحيحية:**

وتعني "قدرة المعلومات المحاسبية على تصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات الاقتصادية بالوحدة المحاسبية".

ج- الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

ويقصد بالفعالية " مدى تحقيق المنظمة لاهدافها من خلال موارد محدودة ،وتطبيق هذا التعريف للفعالية على نظام المعلومات فانه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بانها مدي تحقيق المعلومات لاهداف المنظمة او متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ،ومن ثم فان المعلومات في مقياس لمدى جودة المعلومات.

د- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

ويقصد بالكفاءة " تحقيق اهداف المنظم باقل استخدام ممكن للموارد" وبتطبيق هذا التعريف للكفاءة على نظام المعلومات فقد تم الاشارة الى ضرورة تطبيق مبدااقتصاديات المعلومات على نظم المعلومات والذي يستهدف انتاج المعلومات الجيدة باقل التكاليف الممكنة والتي يجب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات ،ومن ثم اصبحت تكلفة المعلومات من العناصر او المقاييس الهامة المحددة لدرجة جودة المعلومات حيث ينشا في معظم الاحيان علاقة طردية بين تكلفة المعلومات وجودة المعلومات وان كان هدف نظم المعلومات هو تعظيم الجودة وتدنية التكلفة للمعلومات.

و- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يعرف التنبؤ بانه " الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل وان هذه التوقعات تستخدم في تخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات ".

ويرى ان جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في القدرة التنبؤية للمعلومات وتخفيض عدم التاكد وذلك عند استخدام هذه المعلومات كمدخلات التنبؤ ،نماذج التنبؤ بالمركز المالية مثلا.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

1 -الخصائص النوعية الرئيسة :

يرى ان الاهداف الرئيسة لنظام المعلومات هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات ويجب ان نتصف بالملائمة والموثوقية والثبات وقابلية المقارنة ،وتتمثل هذه الخصائص بالاتي1.

أ - الملائمة:

يتضح ان الملائمة يتحقق معناها الغوي اذا تفهم متلقو المعلومات المعني المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الاساسي للمحاسبة وتقتضي الملائمة وجوب امكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة وارتباطها بالتصرفات او النتائج المرغوب في تحقيقها.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب ان تكون ذات معنى بشكل كاف للتاثير على قرارات الاعمال.

اما دور التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات في ملائمة المعلومات المحاسبية نجد ان الحاسوب يساعد في توفير معلومات تتميز بقدرة تنبؤية وتغذية عكسية افضل ،فمن الملاحظ في الواقع العملي ان عملية اتخاذ القرارات عادة ما تتم في ظل الظروف عدم التاكد والمخاطرة التي يتعرض لها متخذ القرار ،لذا اصبح من الضروري حساب احتمال وقوع الاحداث حسابا علميا باستخدام اساليب تحليل المعلومات في ظل الظروف وعدم التاكد ولاعتبارات التكلفة /المنفعة يتعذر تطبيق تلك الوسائل عمليا بالاسلوب اليدوي.

وعليه كان لابد من استخدام الحاسوب للوصول الى المعلومات التي تخفض درجة عدم التاكد والمساعدة في تقييم صحة التوقعات السابقة وتقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها التغذية العكسية ،ومثل هذه المعلومات نجدها في التقارير الفصلية المرحلية ،ومن المعروف ان مثل هذه التقارير لا يتيسر اعدادها بعيدا عن استخدام الحاسوب للاعتبارات الخاصة باقتصاديات المعلومات الكلفة/المنفعة.

- القيمة التنبؤية:

وتساعد القيمة التنبؤية على تقييم الاحداث الماضية والحاضرة وتقدير الاحداث المستقبلية لذلك يقوم المحاسب بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب) باستخدام اساليب كمية للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات فضلا عن استخدام نظرية الاحتمالات الاحصائية لعمل التقديرات اللازمة.

1خلود عاصم،محمد ابراهيم،"دور التكنولوجيا للمعلومات الاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص239-241

وحتي تكون المعلومات اكثر قدرة على التنبؤ ،تم تقسييم القيمة التنبؤية الى خاصيتين فرعيتين هما خاصية الارباح وخاصية المعلومات غير التجمعيعية كما يلي:

- ✓ **خاصية الارباح المستمرة:**

ترتكز هذه الخاصية على التمييز بين مكونات الارباح التي تكون غير متكررة وبين مكونات الارباح التي تكون متوقعة ان تستمر في المستقبل ،وبالتالي هناك فائدة للمستثمر الذي يؤيد ان يتنبا بتطلعات مستقبل الوحدة الاقتصادية عن طريق ربطها بهذه المعلومات المفيدة،وقد اعتقد بان عدم الاختزال في الارباح سوف يكون هناك تنبؤ افضل عن الارباح المستمرة للوحدة الاقتصادية.

وان احد محاور التركيز على مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارت هو السعى وراء (جزئيا على الاقل) جودة ذات نظرة مستقبلية او تنبؤية،وينعكس ذلك من خلال بعض المتطلبات الخصائص المحاسبية (على سبيل المثال:الافصاح عن الارباح المستمرة والارباح غير المستمرة).وتساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية ،وبصفة خاصة توقيتها والتاكد منها،ويمكن للحاسوب والبرامج بوضع حد فاصل بين الارباح المستمرة والغير المستمرة.

- ✓ **خاصية المعلومات غير التجمعية:**

تساعد على فهم المستثمرين للمعلومات المحاسبية بشكل افضل، ويعتقد ان المعلومات غير التجمعية تساعد المستخدمين في تحديد وتقدير الفرص والمخاطر ذات الصلة بالاعمال المختلفة للوحدة الاقتصادية،بمعنى ان هذه الخاصية تسمح للمستخدمين بالتنبؤبشكل افضل عن الفرص والمخاطر التى تواجه الوحدات الاقتصادية.

ويرجع ذلك الى ان المستثمرين قد يرغبون في استخدام البيانات المحاسبية للتنبؤ باحداث معينة مثل: مبيعات خطوط الانتاج ،ويستخدمون تنبؤاتهم الخاصة عن هذه الاحداث لصياغة مدخلات معينة لنماذج قراراتهم.

ويمكن ان يقوم الحاسوب بتجهيز معلومات مفصلة ودقيقة بسرعة فائقة وتكاليف منخفضة وباساليب وطرق متعددة.وقد قدم ملخص تاريخي يناقش المحاسبة المبنية على اساس الحدث مقابل المحاسبة المبنية على اساس القيمة التي جاءت كاستنتاج لهذه التكنولوجيا .اذ يرى ان الانترنت سوف يكون الالية التي تسمح لتطوير الشكل الجديد للمحاسبة ومن المداخل المحاسبية ومن المداخل المحاسبية التى توفر غير تجمعيعية (تفصيلية) تفيد في التنبؤ عن الاحداث المستقبلية هو مدخل الاحداث .

- القدرة على التقييم الارتدادي:

هي خاصية التي تساعد المستخدمين للتأكيد أو تصحيح تقييم معلوماتها السابقة.كما تعرف القيمة

الرتدادية على أنها نوعية المعلومات التي تمكن المستخدمين لتطابق او صحة التوقعات السابقة.وبالنسبة لهذه الخاصية نجد ان الحاسوب يساعد على توفير معلومات تتميز بتغذية عكسية افضل، وعليه كان لابد من استخدام الحاسوب للوصول الى المعلومات التي تخفض درجة عدم التاكد والمساعدة في تقييم صحة التوقعات السابقة وتقييم نتائج القرارات التي ينبت عليها التغذية العكسية،ومثل هذه المعلومات نجدها في التقارير الفصلية المرحلية والتقارير القطاعية .ويلاحظ ان استخدام الانترنيت يحقق امكانية التغذية العكسية بصورة فورية حيث ان الاتصال عبر الانترنيت سوف يساهم في تامين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود افعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات التى توفرها التقارير المالية المنشورة على الشبكة.

- التوقيت المناسب :

ويقصد به" المعلومات التي تكون متاحة لصنع القرار قبل ان تفقد قابليتها للتأثير على القرار وتوقيت المعلومات هو العامل الحاسم او الحاكم في تحديد فائدتها.

ومن الضروري ان يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلزمهم من المعلومات المالية الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم.ولا يكفي هذا ،وانما يجب بالإضافة إليه إن تكون معاصرة في طبيعتها اكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط. اي انه يجب ان تكون البيانات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون معاصرة في اعداد التنبؤات واتخاذ القرارات .

ويساعد الافصاح الوقتي عن المعلومات الملائمة على منع المفاجات التي يمكن ان تغير تماما النظرة الى الوحدة الاقتصادية. كما انها ايضا لاعطاء المستثمرين ثقة اكبر في المعلومات المالية المتاحة لهم.

ويشجع على استخدام الانترنيت لزيادة التوقيت المناسب وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي تم الافصاح عنها واصدار المعلومات في التوقيت المناسب يكون حاسم ضروري في بيئة الاعمال الحالية .وفي نفس السياق بين FASB عام 2006 ان التوقيت المناسب في ظل استخدام الانترنيت ان يتم الافصاح عن المعلومات قبل خسارتها امكانية التاثير على القرارات ويتم نشرها باسلوب يسمح للمستخدمين الاكتساب السريع عليها.

ب -الموثوقية:

وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الاخطاء وحيادية ،وتتصف بالامانة التعبير ،اي انها خاصية تتعلق بامانة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها.**1**

1 ناصر محمد على المجهلي ،خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات –دراسة حالة- مؤسسة اقتصادية ،مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة ،قيم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008-2009 ،ص 51-56

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية خالية من الاخطاء والتحيز في العرض،والتصور الصادق للاحداث والعمليات الاقتصادية.وتمثل خاصية خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للافراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

الموثيقة حسب ابيان رقم 2 الصادرة(FASB) وهي خاصية المعلومات في التاكيد بان المعلومات خالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية ان تكون على درجة عالية من الامانة ،اذ ان هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات ،باعتبار تعبر تعبيرا صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج اعمال الوحدة افضل تمثيل .ولتحقيق خاصية الوثوق في المعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

- الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير" وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين ظواهر مراد التقرير عنها ،والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل" .وبعبارة اخرى فان المعلومات الصادقة يجب ان تمثل او تصور المضمون الذي تهدف اليه تمثيلا صادقا.

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة او اتفاق بين الراقام والاوصاف المحاسبية من ناحية ،والموارد والاحداث التي تنتجها هذه الارقام والاوصاف في التقارير المالية من ناحية اخرى ،بمعنى اخر تمثل الارقام ما حدث بالفعل،فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والاحداث الفعلية فان هذه التقارير تكون صادقة في العرض

كما ان خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من انواع التحيز هما:

- ❖ تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام اساس التكلفة التاريخية واتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.
- ❖ التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

وحتي تكون المعلومات المحاسبية خالية من انواع التحيز يجي ان تكون المعلومات على اكبر قدرة ممكنة من الاكتمال .ومن الطبيعي ان الاكتمال المطلق امر غير ممكن لان التقارير المالية ما هي الا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية ولا بد ان تنطوي على قدر من التحيز البسيط

- الحياد:

يقصد بالحياد او عدم التحييز"عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة او طرف معين من الاطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات او اطراف اخرى.

وبصفة عامة يقصد بالحياد للمعلومات "تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم باعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التواصل الىنتيجة مسبقة .او بهدف التاثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتحاه معين

كما ان المعلومات المحاسبيبة تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة احيانا تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيئ،ولكن هذا التعارض او التناقض في المصالح لا يستدعى من المحاسب او حتى المراجع الخارجي للحسابات ان يتحيز في اعداد الحسابات والافصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب اخرى.

كما انه يجب مراعاة نوعين من انواع التحيز هما:

- التحيز في عملية القياس:كاستخدام اساس التكلفة التاريخية او سياسية الحيطة والحذر.
- التحيز من قبل القائم بعملية القياس:كان يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز مثل عدم الامانة او حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

- القابلية للتحقق:

تمثل خاصية القابلية لتحقق احد اسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

وهناك من عبر عن القابلية لتحقق ان هذه الخاصية مبدأ نسبي ،وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

ويتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من التفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طرق القياس،وذلك عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية ،فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة ،فان القوائم المالية تكون غير قابلة لتحقيق ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها.كما يتم اشتقاق خاصية القابلية لتحقق من فرض الموضوعية في المحاسبة،التي تقضي أن تكون للبنود الواردة من التقارير المالية قابلة لتحقق.

ويمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في اي مرحلة،بالإضافة إلى إمكانية التحقق من القوائم المالية بالرجوع الى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية

وبهذا نجد ان خاصية القابلية لتحقق هي خاصية التي تعكسا جماع عدد من المحاسبين على طريقة قياس الأحداث الاقتصادية ،بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بان المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية ،إي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرين بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك أن خاصية القابلة لتحقق هي خاصية التى تحدد وتعكس طرق وأساليب القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تجمع عليها عدد من المحاسبين للوصول إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

2 -الخصائص النوعية الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسة والتي تتمثل في الخصائص المحاسبية النوعية والثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات،÷والتي تساهم جنبا مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.[1]

أ- القابلية للتحقق أو الثبات:

ويعني هذا المفهوم ضرورة إجماع القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح ذلك لان تعدد الاختبارات سوف يؤدي الى تعدد التقديرات بالتالي اختلاف وجهات النظر.ومن ناحية أخرى فان الإجماع على طريقة معينة سيؤدي إلى توحيد النتائج وإيجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من تلك المعلومات،ومن الجدير بالذكر ان هذا المفهوم يأخذ باعتباره الشيء محل القياس والقواعد المتبعة في القياس والقائمين بالقياس حيث تعتبر العناصر الثلاثة وجوه متعددة لشيء واحد ويؤثر كل منها على الأخر ويتأثر به.

1 خليل عواد أبو حشيش- المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية ،ط2، دار وائل للنشر،عمان2010ص35-36

ب- القابلية للمقارنة:

ويركز هذا المعيار على خاصية أساسية للمعلومات المحاسبية وهي قابليتها لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة ومن عام لأخر من جهة أخرى حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه كل مشروع اتجاه الأخر أو من سنة لأخرى.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة فانه يجب أن تتوافر الشروط التالية:

- سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس وبحيث يسهل إجراء تقسيم تلك المعلومات إلى مجموعات متجانسة وإجراء عمليات التحليل عليها.وبما يفيد أن الالتزام بسياسة محاسبية واحدة من فترة مالية لأخرى سوف يزيد من مدى الثقة في المعلومات المحاسبية الأمر الذي يزيد حتما من مدى إدراك وتفهم مستخدمي هذه المعلومات وبالتالي تتحقق أهدافهم منها.
- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى حتى يمكن القول أن عملية المقارنة تتم بكفاءة وفعالية .وما يفيد إضفاء قيمة عالية الى المعلومات المحاسبية ولتفادى أخطاء القياس فان الأمر يستلزم الالتزام بسياسة ثابتة من فترة مالية لأخرى،ولا يعني أن الثبات فقط إتباع طريقة معينة فقط بل يعني أيضا الثبات في تفسير الطريقة المتبعة.

المطلب الثالث:الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الأهداف التالية.[1]

- التحقق من دقة وسلامة المخلات باعتبارها عنصرا عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الأخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.

- توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العلمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة.

- تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.

- تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية.

والاعتبارات التى يجب مراعاتها هي كالتالي:

1 بسام محمود احمد،دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية في منشات الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة،مذكرة ماجستيرغير منشورة ،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية،غزة،2006 ص17-19

1- الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:

هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة بهذه المرحلة والتي تهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي ،والتي تتمثل فيما يلي:

- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.
- اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب
- وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام
- تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات
- الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها.
- تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق لتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

2- الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:

تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة والتي تتمثل فيما يلي :

- توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة.
- اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات
- تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع
- تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها.
- تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات .

3- الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها ،ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي:

- تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها.
- تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها.
- تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.

- تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها.
- تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستفيدين
- تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

4-الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الإدارية:

لأغراض تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فان هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية:

- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة
- أن تساهم في تفعيل دورة الإدارة في مجال المراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات
- أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف
- أن يتم توصيلها الى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب
- أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها.

أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء

المطلب الرابع: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

1-النظام:

أ- مفهوم النظام:

هو مجموعة العناصر والأجزاء المتكاملة والمسلزمات الضرورية لتحقيق هدف معين من خلال معالجة بيانات او مادة لتهيئة معلومات او مادة في فترة زمنية محددة**1**.

هو مجموعة من المكونات ذات علاقات متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل في ظل قيود معينة لتحقيق هدف مشترك في بيئة ما،وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات،وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)**2**.

1 هاشم فوزي العبادي،جليل كاظم العارضي ،نظم ادارة المعلومات منظور استراتيجي،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان 2012،ص43-44

2 طارق طه،نظم المعلومات والحاسبات الالية والانترنيت،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،2007،ص39

ب- فعاليات النظام:

يتضمن نظام المعلومات على مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها حتى يستطيع الحصول على المعلومات الملائمة من خلال مراحل معالجة البيانات**1**.

- المدخلات:

ومدخلات النظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام ،وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام وقد تكون هذه المدخلات ممثلة بالمواد الأولية ،عمالة ،راس مال،معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو نظم أخرى ويجب التفرقة بين نوعين من المدخلات**2**.

- المدخلات المنتظمة :
وهي مدخلات الدائمة التي يتسلمها النظام من مصدر معين وبطريقة منتظمة مثل القوى المحركة التي يتسلمها قسم الإنتاج كنظام أخر مستقل وهناك أيضا تنبؤات المبيعات التي يتسلمها قسم الإنتاج بانتظام من قسم المبيعات لكي يبني عليها خطته الإنتاجية.
- المحلات العشوائية أو المدخلات المحتملة:
وهذا النوع من المدخلات غير منتظم حيث يختار النظام واحد فقط من عديد البدائل المتاحة له من البيئة الخارجية،ويختلف هذا النوع من المدخلات عن المدخلات المنتظمة في انه لا يؤثر على عمليات النظام بقدر ما يؤثر في الكيفية أو الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته.

- المعالجة:

وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية،وعمليات المقارنة المنطقية والتلخيص والتصنيف،والفرز التي على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي.

- المخرجات:

يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال متعددة كالتقارير ،الجداول،القوائم،الأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث ان الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستفيدين.

1 ابراهيم الجزراوي،عاملر الجنابي،اساسيات نظم المعلومات المحاسبية،دار اليازوري العلمية،عمان2009،ص29

2كمال الدين الدهراوي،مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية نالدار الجامعية مصر 2005،ص5-6

- التغذية الراجعة:

هي عملية قياس رد فعل المستفدين على عمل النظام ،أو كما تعرف على أنها المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (من داخل الوحدة الاقتصادية)ا وان تكون خارجية (من خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات.ويرى بان "التغذية الراجعة هي نظام تحكم أي انه ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام،ومعدل إخراج المخرجات من النظام ،وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام ،حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بهذه الطريقة بالتغذية الراجعة.

وقد عرفت التغذية الراجعة بأنها فحص الإدارة لأدائها الماضي ثم البحث عن طرق الداء البديلة بطريقة نظامية بهدف تحسبين هذا الأداء في المستقبل،والتغذية الراجعة الذي يبدأ من الرقابة ويعود للتخطيط1.

الشكل رقم (01):المدخلات التتابعية

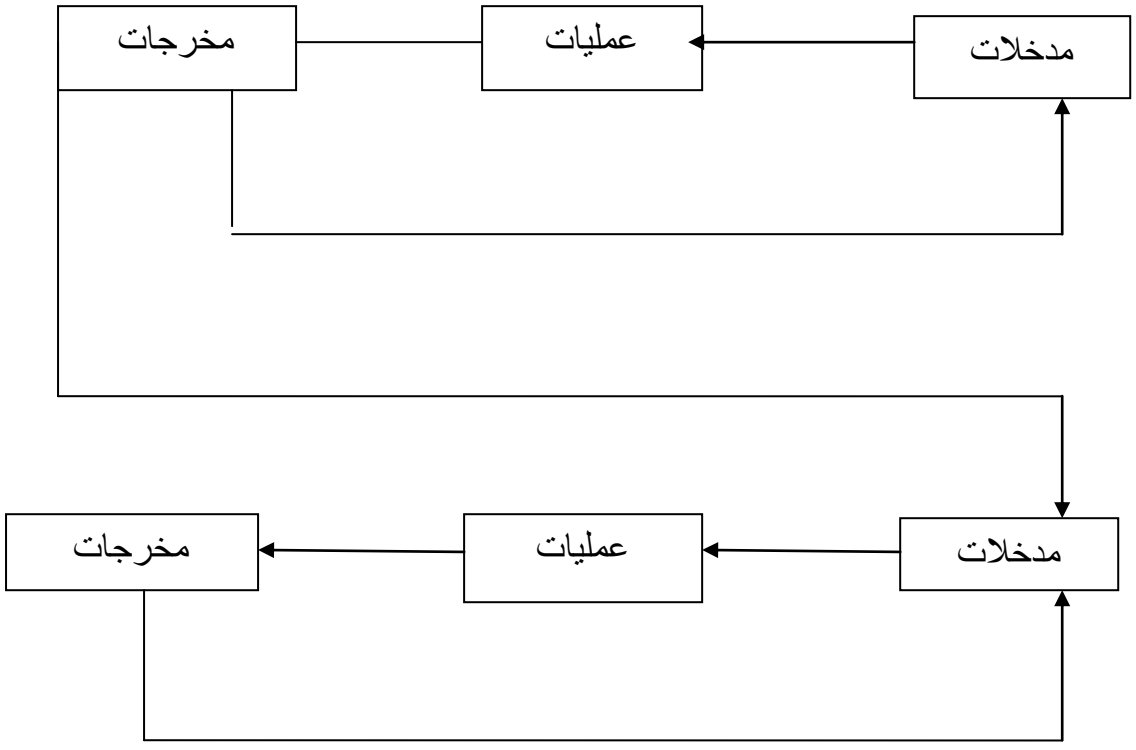

المصدر:عبد الرحمان الصباح ،نظم المعلومات الإدارية دار وهران النشر والتوزيع ،عمان2010،ص163

1 ابراهيم الجزراوي،عامر الجنابي،مرجع سابق،ص21-22

من خلال الشكل السابق يتضح أن المدخلات تتمثل في البيانات المتحصل عليها،ومن ثم نقوم بإجراء بعض العمليات لمعالجة هذه البيانات لتتحصل على ما يسمي بالمخرجات والتي تكون في شكل معلومات جاهزة للاستعمال ثم يعود جزء من هذه المعلومات إلى النظام على أساس مدخلات وهذا ما يعرف بالتغذية العكسية.

2- نظام المعلومات:

أ - مفهوم نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه"ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات"[1].

نظام المعلومات هو" مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومة المفيدة،تسمح بالحصول على المعالجة،تخزين،وايصال المعلومات الى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من اجل مساعدتهم في الوظائف الموكلة إليهم"[2].

من خلال ما تقدم يمكن استنباط أن نظام المعلومات هو مجموعة من البيانات يتم التعامل معها ضمن نطاق محدد بغية الحصول على المعلومات تساعد الإداريين على الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا.

ب -أنواع نظام المعلومات:

ينقسم نظم المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

- نظم المعلومات اليدوية:

وهي "النظم التي تجرى جميع عملياتها من إدخال وإخراج بشكل يدوي ،دون استخدام أي أداة تكنولوجية وتستخدم هذه النظم الأدوات التقليدية في تشغيل بياناتها ،مثل الورق والأقلام وبعض الأدوات العادية مثل:الآلة الحاسبة".

- نظم المعلومات المحسوبة:

وهي" النظم التي تعتمد على الأجهزة الالكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها ،

1 marie Héléne Delmond.Michel Gautier.Management des systémes d'information.E'dition Dunod .paris2003 .P 110

2فاطمة ناجي العبيدي،مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبية واثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن،مذكرة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة ،كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط،عمان،2012،ص15.

3 ايمان فاضل السامراني،هيثم محمد الزعبي،مرجع سابق،ص34.

وتتم باستخدام المعالجة الالكترونية،ويتميز الحاسب بقدرة هائلة لمعالج البيانات على معالجة كمية ضخمة من البيانات بسرعة ودقة عاليتين".

- نظم المعلومات المتكاملة:

وهو" تطبيق لمجموعة كبيرة من النظم بنفس الوقت داخل منظمة واحدة أو عدة منظمات ،لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدة مرات في كل نظام،وذلك بهدف زيادة الفعالية وخفض التكاليف".

ت -وظائف نظام المعلومات:

لأي نظام معلومات محاسبي مجموعة من المهام يمكن حصرها بصورة عامة من أربع مهام هي:[1]

- تجميع البيانات
- معالجة البيانات
- الرقابة على البيانات (بما في ذلك من إجراءات الأمن والحماية)
- توليد المعلومات وإنشائها

ومن الممكن النظر إلى كل واحدة من المهام الأربع على أنها نظام فرعي يعمل داخل نظام معلومات المحاسبي ويتكون كل نظام فرعي من مجموعة من العناصر التي تتفاعل طبقا لمجموعة معينة من القواعد النظرية والإجراءات والخطوات التنفيذية من اجل تحقيق الأهداف الخاصة بهذه النظم الفرعية وتتوقف كفاءة أداء نظام المعلومات الكلي لوظائفه على كفاءة أداء النظم الفرعية لمهامه.

- تجميع البيانات:

تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات مثل:التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات فإذا كانت المعاملة الاقتصادية هي إنتاج سلعة مافي يجب التعرف على هذه السلعة ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياس (بالعد أو الوزن او بالكيل أو بقياس الأطوال والمسافات) ثم تسجيل هذه القياسات في نماذج المستندات التي سبق تصميمها لهذا الغرض ،بعد ذلك تراجع هذه البيانات وتصحيح أخطاء القياس أو أخطاء التسجيل أن وجدت وإذا تم تجميع هذه البيانات في مناطق بعيدة عن مراكز التشغيل فيلزم نقلها.

وتحويلها إلى مراكز تشغيل البيانات وفي حالة استخدام تكنولوجيا تصنيع متقدمة ومتكاملة مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة قد يتم التعرف على وحدات الإنتاج التام وقياسها وتسجيلها الكترونيا من خلال آلات الرقابة المدعومة باستخدام الحاسبات الالكترونية وتنقل هذه البيانات الكترونيا إلى

1نضال محمود الرمحي ،زياد عبد الحليم الذيبة،نظم المعلومات المحاسبية ،دار المسيرة نعمان ،2011،ص20-22

مواقع التخزين والتشغيل الالكتروني للبيانات من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الأقمار الصناعية.

- **معالجة البيانات:**

يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات وفيما يلي بعض هذه الإجراءات:

- ❖ تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل:بيانات خاصة بالمبيعات أو بالمشتريات أو الإنتاج أو بشؤون العاملين.
- ❖ نسخ أو نقل البيانات أو تفريغها في مستندات أخرى أو وسائط تخزين أخرى مثل:تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أداها كل عامل في كشف الرواتب والأجور للعمال ككل أو تفريغ فواتير المبيعات في يومية المبيعات أو كشوف البيع الخاصة بكل رجل بيع.
- ❖ تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير معينة مثل:تبويب البيانات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية لكل صنف.
- ❖ تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع بعض مثل:تجميع بيانات كميات المخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في المخازن المختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة من كل صنف من أصناف البضاعة الموجودة في مخازن في تاريخ معين أو منطقة معينة.
- ❖ دمج البيانات بعضها مع بعض مثل:دمج قوائم الأصناف المبيعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من اجل حساب قيمة الأصناف المبايعة(أي قيمة المبيعات)،تنفيذ العمليات الحسابية المختلفة مثل :الجمع والطرح والضرب والقسمة.
- ❖ العمليات المنطقية مثل:استخراج البيانات الأكبر من أو اقل أو تساوى قيم معينة أو تلك التي تحقق شروطا معينة وإجراء المقارنات المطلوبة.
- ❖ تلخيص البيانات مثل:الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم بوصفه ملخصا لجميع عمليات البيع خلال اليوم أو إضافة إجمالي مبيعات اليوم على مجموع مبيعات الأيام السابقة للحصول على الرصيد التراكمي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة ،إجراء التحليلات اللازمة مثل:تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

- مراقبة البيانات:

تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المنشاة والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من اجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع سجلات الأصلية التي جمعت فيها

البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.

- **إنتاج المعلومات:**

تشتمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازمة إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير عنها وتوصيل هذه التقارير الى مستخدميها.

3- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف النظام المحاسبي بأنه احد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية،والجهات الحكومية،والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة[1].

نظام المعلومات المحاسبي هو " مجموعة من الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل داخل إطار معين وطبقا لمجموعة من الفرضيات والسياسات والإجراءات من اجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية ،بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين.[2]

نستنتج من التعاريف السابقة أن نظام المعلومات المحاسبي احد أهم الأنظمة الفرعية الإدارية التي تعمل على إنتاج المعلومات اللازمة للاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني:أساسيات نظام المعلومات المحاسبي

يشمل نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الأساسيات والتي تضم مجموعة من المبادئ والمقومات الموضوعة مسبقا من الجهات المختصة،رغبة في الحصول على المخرجات ذات فائدة تعمل على تحقيق أهدافه.

المطلب الأول:مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يقوم على الأسس التالية:[3]

1حسين بلعجوز،مرجع سابق ،ص 205

2 غسان اللامي واخرون ،مرجع سابق ،ص28

3احمد لعماري ،طبيعةواهمية نظام المعلومات المحاسبية،مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد1 200،01،ص58 -60

1 -مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات،وتحقق لها رقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية ،ويجب توفر شرطين أساسين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفر المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

أ - شرط إجباري:

ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب -شرط اختياري:

ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق ،وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية .

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية ،أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفة مادية مثل:وسائل ،أفراد أو تكلفة معنوية مثل :الثقة وارتياح الأطراف الأخرى ،لضمان استمرار النشاط بشكل جيد

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فان أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدوارات ،حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة ،والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بدقة،السرعة وبتكاليف مقبولة ،كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

ما دام الفرد هو الثروة الحقيقة للمنظمة وان أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم ،فانه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي،والقيام بدراسة مستيقظة للنفس البشرية وميولها،وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لان العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقطتين:

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها ،لان انجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة ،ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها،وينتج عن ذلك سرعة انجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4- مبدأ الهيكلة:

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من والى نظام المعلومات المحاسبية ،ومما لا شك فيه انم بدا مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها لإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية:

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا
- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج عن حيز التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وحيد.

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة ،صحيحة،وصادقة تكون قاعدة القرار السليم لذلك يجب ان يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية ومتكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي.

6- مبدأ المرونة:

يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات ،وهذا يعني ان يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ونبدأ المرونة ،بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7- مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير كنتاج(مخرجات) النظام المحاسبي ،ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية ،كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لان تكون سليمة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني :مقومات النظام المعلومات المحاسبي

تمثل المقومات اي نظام مجموعة الأسس التي تقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن احدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية.[1]

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها ،حجم الوحدة الاقتصادية ،طبيعة النشاط،الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام،طبيعة النظام من حيث كونه يدويا ا واليا او الكترونيا ،إلا أن توفر هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات كلا من:

- مجموعة مستنديه
- مجموعة دفترية
- دليل الحسابات
- مجموعة التقارير والقوائم المالية

1- المجموعة المستندية:

تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الأتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام
- تمثل المستندات احد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة.

2- المجموعة الدفترية:

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية،فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ

1 قاسم ابراهيم الحبيطي،زياد يحي السقاء،مرجع سابق،ص19-21

والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية.

3 -دليل الحسابات:

يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي يقوم بها الوحدة الاقتصادية،وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويب والترقيم التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية.

4 - مجموعة التقارير والقوائم المالية:

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي فياي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية ،وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة ،سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

أ - مجموعة التقارير المالية:

التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية ،وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية ،وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الادارية بهذه المجموعة.

ب -مجموعة القوائم المالية:

التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية،وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية ،وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب عدادها في نهاية كل فترة مالية كل من:قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التدفقات النقدية،إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل :كيفية تقييم المخزون السلعي .....الخ وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد الكشوفات الإضافية مثل:كشف التغيرات في المركز المالي وقائمة المصادر واستخدام الأموال .....الخ.

ويمكن القول أن هذه المقومات تشكل فيما بينها سلسلة ،كل حلقة فيها متممة للأخرى للحصول على قوائم المالية بغرض خدمة الجهات التي تستخدمها

المطلب الثالث:أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير ،ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية[1]

1 -إنتاج التقارير اللازمة:

يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها"التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ،ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة"

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة ،فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها ،وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية ،وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى تقارير مالية ،بيانية إحصائية ،بالإضافة إلى تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

2 -ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:

بما ان التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة ،وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب آن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوي الإداري الذي يستخدمها ،وكلما كانت هذه التقارير خالية من تفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية ،ويتحقق هذا المعيار من خلال:

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات
- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار
- تطبيق الإدارة (الإدارة بالاستثناء) بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط.

ونجد آن هناك اختلافا بين محتوى وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية ،وبين المحتوي ومستوي تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا.

1 احمد لعماري ،مرجع سابق ،ص62-64

3 -الدقة في إعداد التقارير:

تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيها،حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها ،ومعيار هاته الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذا التقارير ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها:

- التوازن المحاسبي

- وجود نظام محدد لتوجيه المحاسبي

- تلخيص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة ونتيجة أعمالها،وعدم توفر الدقة يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة إلى الفشل في المهام التي يسعى إلى انجازها.

4- توقيت تقديم التقارير:

من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب ،والسرعة في إعداد والتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب .إن عنصر الزمن له أهمية كبرى من حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر،ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لان تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة ،كما يمكن الاستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة والسرعة معا بشرط أن تكون المدخلات دقيقة .

5-توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:

إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها،وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية

وعموما فان النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة ،وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد،وهي لا تقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال ،الموظفين ،تقسيم العمل ومعايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للإعمال المنجزة ومراجعتها والدقة في تسجيل البيانات المحاسبية .ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة،فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة وبجدية.

6-تحقيق التوازن بين التكلفة والنظام وأهدافه:

إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير ،يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير ،كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

المطلب الرابع :مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تنقسم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشقيها المالي والإداري إلى قسمين رئيسين هما:[1]

1 -مخرجات يومية روتينية:

ويتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية ،سواء مع الجهات خارج الوحدة ،أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة .ومن أمثلة هذه المخرجات :أوامر الشراء،محاضر ،استلام الشيكات المدفوعة،فواتير البيع للعملاء ،أوامر الشحن،إيصالات صرف وإيداع النقدية،شيكات رواتب ومكافاءات العاملين،ادونات المواد والمهمات وغيرها ،هذا ويعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات،مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقية المالي والإداري.

2 -معلومات التغذية العكسية:

يحتاجها مستخدمي النظام المحاسبي لغرض تنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية،ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية إلى ثلاثة أنواع:

- النوع الأول:خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي
- النوع الثاني: فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين.
- النوع الثالث: من المعلومات العكسية يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل

ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي ،ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي:

أ - تقارير تشغيلية:

والتي تهتم بعكس صورة إحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية وتتضمن تقارير وصفية وتقارير عن النشاط .والهدف من التقارير التشغيلية عموما هو تقديم الدعم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال.

1فياض حمزة رملي، مرجع سابق ،ص83-84

ب -تقارير تخطيطية:

وهي تختص بمساعدة المديرين في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية ،وذلك من خلال توفير فهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشراف هؤلاء المديرين ،بغرض تحسين عمليات التخطيط والرقابة.وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل.

ج-التقارير الرقابية:

والتي تختص بمساعدة الإدارة في التحقق من أن العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها ،وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المخططة مسبقا،وتحديد الاختلافات الجوهرية العامة وتحليلها لمعرفة مسبباتها ،ومن ثم إجراء التصحيحات الملائمة.

هذا بالإضافة إلى مقدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج مختلف التقارير التخصصية بشكل روتيني وأوفق الطلب بما في ذلك تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

خلاصة:

كلما توفر لدينا كم كبير من البيانات المتأتية من العمليات الاقتصادية ،ظهرت لدينا الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي لمعالجتها بغية الحصول على معلومات تحقق منفعة لمختلف مستخدميها ،وبناءا على ذلك فان اي مؤسسة اقتصادية تحتوى على نظام لديه فعاليات أساسية ممثلة في مدخلات،معالجة ،مخرجات وتغذية راجعة ،على أن يعود جزء من مخرجاته إلى نظام ثانية على أساس مدخلا تحتي يكون نظاما فعالا في المؤسسة.

حيث وجدنا أن المؤسسة الاقتصادية تشمل على عدة أنظمة ،ومن أهم هذه الأنظمة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعمل على توصيل أنظمتها المختلفة يبعضها البعض.وذلك بالاعتماد على مبادئه ومقوماته سعيا للوصول إلى الهدف المنشود

بالإضافة إلى هذا توصلنا أن نظام المعلومات المحاسبي يعد شريان الحياة لمراكز القرار لاعتماد الإداريين عليه في اتخاذ القرارات المالية .لان مخرجاته المجسدة في شكل قوائم مالية هي مدخلات لعملية اتخاذ القرار.

الفصل الثاني:
اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

تمهيد :

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات ،ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية ،بحيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار احد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين او تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة الى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة،باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية المنحرفة،باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف،حسب ظروف المؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ،سنحاول في هذا الفصل للتطرق إليها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ما هية عملية اتخاذ القرار

المبحث الثاني : القرارات المالية

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر الحياة برمتها،وعندما ننظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهر الحياة العلمية ،لذلك يقضي المدير اغلب وقته في التفكير وحل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المرسومة .

المطلب الأول:تعريف عملية اتخاذ القرار

الفرع الأول :مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالأتي:

أولا: هي عملية اختيار بديل من البديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء المعطيات وكل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة**1** .

ثانيا: هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة**2** .

ثالثا: عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها.أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة،وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار**3** .

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة والتي يمكن توضيحها في الاتي**4**:

أولا: مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

من الأمور المهمة التي ينبغي على القرار متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وإبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة،وعدم خلق بين إعراضها وأسبابها ،والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

1 عبد السلام أبو قحف،أساسيات التنظيم والإدارة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2003،ص:132.

2 بركان دليلة،تأثير الاتصال الغير الرسمي على عملية اتخاذ القرار،أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد العاشر،جامعة محمد خيضر بسكرة،ديسمبر2011،ص:218

3على الشرقاوي ،العملية الإدارية ووظائف المديرين،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، مصر2002،ص:128

4 ناصر محمد على المجهلي ،خصائص المعلومات المحاسبية ،وأثرها في اتخاذ القرارات ،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص محاسبة، جامعة الحاج اخضر باتنة، الجزائر، 2009،ص: 114-115

ثانيا: مرحلة جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار،وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين بيه في الحصول على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى المعلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب .

ثالثا :مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحليل البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال .

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة،ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل المناسب

رابعا: مرحلة تقييم البدائل

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة ،يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب ،وذلك لان أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب ،إذ لا تتساوى الحلول جمعيا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.[1]

خامسا: مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل،ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكيد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.[2]

---

1 إسماعيل مناصريه،دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية ،مذكر ماجيستير في ادارة اعمال ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر ،2004 ص:13

2 ناصر محمد على المجهلي،مرجع سابق،ص:115

المطلب الثالث: تصنيف القرارات

الفرع الأول:التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها " Ansofte وفقا لهذا المعيار الى ما يلي**1**:

أولا:القرارات الإستراتيجية على المستوي الطويل تتخذ على مستوي الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل مثل : شراء تكنولوجيا

ثانيا: القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة،وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط بناء الهيكل التنظيمي،تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

ثالثا :القرارات العملية على مستوي القصير هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه وتتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها،وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة ،واتخاذها يتم بطريقة الفورية.

الفرع الثاني: التصنيف حسب التكرار

صنيف سيمون"Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين**2**:

أولا: القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة وإجرائية إلى حد انه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها،بحيث أنها يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث ،فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا ،وأشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

ثانيا: القرارات الغير المبرمجة ويقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث ،والتي تتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية والفكرية لغرض اتخاذه ،كما أنها غالبا ما ترتبط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها**3**.

1 محمد حافظ حجازي،دعم القرارات في المنظمات،دار الوفاء للنشر،الإسكندرية ،مصر،2006،ص:121

2 منعم زمرير الموسوي،اتخاذ القرارات الادارية مدخل كمي،ط1،دار اليازوري العلمية، عمان الأردن،1998 ص:35

3 سعيدة عزة،دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية ،مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ،جامعة حمة لخضر الوادي،الجزائر، 2013 ص:43

الفرع الثالث :التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها1:

أولا: القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة،بمعني أن مثل هذه القرارات لا تفوض إلى احد لان تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة مثل :قرار اعتماد معدل مرد ودية مرتفع من المديرية المالية ،وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية .

ثانيا :القرارات التنظيمية هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بي موجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل:مصلحة من مصالح تتخذ قرار يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل)

الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعة التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة ،ويمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة الى2:

أولا:القرارات تحت ظروف التأكيد هذه القرارات تتخذ في حالة التأكيد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه ،وعليه فان متخذ القرار يعي تماما نتائج القرار وأثاره مسبقا قبل اتخاذه ،ويمن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية والمساعدة على اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات في هذه الحالة كتقنية البرمجة الخطية مثلا:

ثانيا:القرارات تحت ظروف المخاطرة وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع ،وبالتالي فان على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة الاحتمال ،يمكن الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كامل الرياضي في ظل هذه الظروف.

ثالثا :القرارات تحت ظروف عدم التأكيد وهي قرارات التي غالبا ما تقوم الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياسته وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث إي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها،فهي إذا قرارات تتخذ في ظل الظروف من الممكن حدوثها ،ولكن لا تعرف درجة احتمال حدوثها .

---

1 صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية الجزائرية،مذكرة ماستر في علوم التسيير ،تخصص مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2013،ص:30

2 إسماعيل إبراهيم جمعة وزينات محمد محرم،المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات ،الدار الجامعية ،الإسكندرية .مصر،2000،ص:43

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار

الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرارات

يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية 1:

أولا: اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يمارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية،فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية،ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها.

ثانيا:اتخذت القرارات أداة المدير في عمله،وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ومن يقوم به ؟ ومتي يتم القيام به ؟ .....وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

ثالثا: اتخاذ القرارات الإستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة ،حيث مثل هذه القرارات يكون لها تأثيرا كبيرا على نجاح المؤسسة أو فشلها.

رابعا: اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل ،وكذا القرارات الخاصة بالإدارة راس المال واستخداماته.

خامسا: اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة،لان كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار2

أولا :تأثير البيئة الخارجية

باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي ،ومن العوامل البيئة الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين ،والتشريعات والتطورات والعادات الاجتماعية.

ثانيا: تأثير البيئة الداخلية

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها

1بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد ،المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2011 ص:36

2بن سبع الياس،استعمال الاساليب الكمية من إدارة النقل ،مذكرة ماجستر في بحوث العمليات وتسيير المؤسسات ،جامعة أبي بكر بالقايد ،تلمسان الجزائر ،2010 ص:87-88

والمتعاملين معها ،لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ،وهذا ما يتطلب من الإدارة إن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على ابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة .

ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار ،تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة توافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثا:تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية،مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي الجعازفة والحذر والتسرع والتهور

كذلك فان مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار ،كما إن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئية التي يعيش فيها وعاداتها،ويعكس من خلال تصرفاته قيمها و معتقداتها التي يؤمن بها.

رابعا:تأثير ظروف القرار

ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعة للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ،ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة،هذا ما يؤذى إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكيد أو ظروف التأكيد أو تحت درجة من المخاطرة ،لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب

خامسا:تأثير أهمية القرار

إن اتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع إبعادها والتعمق في دراستها ،حتى يمكنه الوصول إلى حل الجذري لها،وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:[1]

1. عدد الإفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة في التأثير
2. تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد

1 حسين على م شرقي،القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة ،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن،1997،ص:30

المبحث الثاني:القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يمكن في قيامها على اتخاذ القرارات ،وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة ،كون هده القرارات المالية تحظي بأهمية بالغة،لأنها تعني بالوضعية المالية للمؤسسة ،فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها ؟

المطلب الأول:خصائص القرارات المالية

الفرع الأول:مفهوم القرارات المالية

أولا: تعريف القرارات المالية

1 -تعرف القرارات المالية أنها هي " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معنية حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.**1**

2 - القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعة،مالية) **2**.بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة **3**.بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل ،قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

ثانيا :خصائص القرارات المالية4

1 - إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

2 - إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة ،بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة

3 - القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات ،الأمر لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

1عبد الغفار حنفي،أساسيات التمويل والإدارة المالية ،دار الجامعة ،الاسكندري،مصر 2002،ص:207

2PIERRE CONSO ;FAROUK HEMICI ;GESTION FINACI2RE DE L ENTREPRISE,9E2DITION,DUNOD,PARIS ;1999 ;P:438-440

3 مليكة زغيت والياس بوجعادة،الملتقي الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة اسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،الجزائر،افريل 2009،ص1

4 زراقة انتصار،اثر القرار المالي أهداف المؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، محمد خيضر بسكرة 2013ص20

المطلب الثاني:قرار توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوع ثالث من القرارات المالية هي قرارات توزيع الأرباح ويعد من ابرز القرارات التي يتخذها المسير المالي ويعطيه أهمية خاصة بشان المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها في مشاريع بجدية.

الفرع الأول :مفهوم سياسة توزيع الأرباح

أولا:تعريف سياسة توزيع الأرباح

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

1 -"مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة،وتتمثل السياسة المثلي للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم"**1**.

2 -"هي مجموعة الأدلة والإرشادات التى تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح"**2.**

ثانيا:أنواع السياسات المتعلقة بتوزيع الارباح3

1 -سياسة تعتمد نسبة مقسوم ثابتة

ويقصد بنسبة مقسوم الأرباح هي النسبة المئوية (من كل وحدة نقدية ربح) سيتم توزيعها على المساهمين على شكل نقد،وتحسب بقسمة مقدار أرباح السهم الواحد(DPS) على ربحية السهم الواحد(EPS) /EPS –DPS- RATIO- OUT – PAY

حيث:

EPS:ربحية السهم الواحد = صافي الربح (القابل للتوزيع وليس المقرر توزيعه كمقسوم أرباح) / عدد الأسهم المصدرة.

أن سياسة توزيع الأرباح التي تعتمد على نسبة ثابتة (كنسبة مقسوم الأرباح) تقوم على تثبيت هذه النسبة في كل فترة يتم فيها اتخاذ قرار بتوزيع أرباح على المساهمين.

1محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العيد ،الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2006،ص:416

2 لزغم سمية ،مرجع سابق،ص:38.

3لزهاري زواويد ،دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة ،مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2012،ص:16-17

وما يعاب على هذه السياسة هو أن المؤسسة اذا ما حققت أرباح منخفضة في فترة من الفترات وعند التزامها بنسبة ثابتة لمقسوم الأرباح ،فان حصة السهم الواحد من الأرباح التي سيتم توزيعها ستكون صغيرة جدا،أو قد تحقق المؤسسة خسائر في إحدى الفترات ،وتتوقف عن توزيع الأرباح ،وبما أن الأرباح الموزعة تعتبر مؤشرا لحالة المؤسسة مستقبلا من وجهة نظر المستثمرين فان سعر سهم المؤسسة سوف يتأثر سلبيا ويتعرض للانخفاض في السوق المالي.

2 - سياسة توزيع الأرباح المنظمة:

هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات أرباح ثابتة في كل فترة زمنية:

بشكل عام،يعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها سياسة ايجابية تخفض من درجة عدم التأكيد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية،وغالبا ما تقوم المؤسسات التي تتبع مثل هذه السياسة بزيادة توزيعات الأرباح كلما تأكدت من زيادة أرباحها وتحت هذه السياسة فان توزيعات الأرباح لا تنخفض أبدا.

3 - **سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة ومتزايدة**:

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة ،وتقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح اعلي من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة ،هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.

الفرع الثاني:محددات طبيعة سياسة توزيع الارباح**1**

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة ،تعد قرارا استثماريا أم قرارا تمويليا ،ولماذا ?فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة ،وعليه فان معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة.

أولا: سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة به على المصدر الأول ،وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل،وفي مثل هذا الموقف قد يمتد أثار هذه القرارات على فرص الاستثمارات المتاحة للمؤسسة،ومن ثم فان قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ القرار الضروري لمعالجتها.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى يقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة،واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن تشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

1محمد زرقون ،اثر الاكتئاب العام على سياسات توزيع الرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة ،مجلة الباحث العد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،اوت 2010،ص:85.

ثانيا :سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي

قد تلجا المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح ،وذلك أتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية،وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية،خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة ،وهذا يعني بالدرجة الأولى أن اتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح،لابد وان يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل،أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن(تعظيم ثروة الملاك) أن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية :

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجي) – الأموال المطلوبة للاستثمار.

وهذه العلاقة السابقة توضيح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة ،ما هي إلى محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار،وذلك مع الملاحظة انه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها ،فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع

المطلب الثالث: قرار التمويل :يعد هذا النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية ،وعادة ما تلجا هذه الأخير إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

المطلب الثالث : قرار التمويل

أولا:تعريف قرار التمويل

تعددت التعارف حول مفهوم قرار التمويل ومن بينها:

1 -يعرف قرار التمويل على انه "القرار الذي يبحث عن كيفية التي تتحصل عليها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمار .فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة**1**.

2 -أو هو "القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل استثمارها"**2**.

---

1 مليكة زغيب والياس بوسعادة ،مرجع سابق ،ص:2

2 نور الهدى حنونة ،لوحدة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة الماستر تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،2012،ص:21

3 -أو هو "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية "

ثانيا:أنواع قرار التمويل

ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسة من القرارات:

1 -اختيار هيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية
2 -سياسة توزيع الأرباح ،آي اختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح), وبين توزيع الأرباح على المساهمين.
3 -الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) ،والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل،وهذا ما يجعل اتخاذ قرار التمويل من أصعب القرارات وسنتطرق لمصادر التمويل فيما يلي:

أولا:التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفاذي هذه الأخيرة زيادة راس مالها سواء من أصحابها او من الغير،وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة[1].

ويتحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظورين مباشر وغير مباشر[2]:

1 -**المنظور المباشر:** من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة،والتدفقات المدفوعة ،أي انه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات، المؤونات)
2 -**المنظور غير المباشر:**يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه المؤسسة.

1 محمد عبد العزيز عبد الكريم ،الإدارة المالية والتخطيط المالي،مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر ،1995،ص:96

2 الياس بن ساسي ويوسف قريشي،التسير المالي (الإدارة المالية)،ج1،ط2، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن،2011،ص:259

ثانيا: الرفع في رأس المال

الرفع في راس المال هو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى راس المال بواسطة المساهمة الخارجي ،التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة **1**.ومن سائل الرفع في راس المال2:

1 -الرفع في راس نقدا /أو عينا
2 -الرفع في راس المال بضم الاحتياطات
3 -الرفع في راس المال عن طريق تحويل الديون

ثالثا: اللجوء إلى الاستدانة

تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ يتم اللجوء إليها من اجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

يمكن تعريف الاستدانة بأنها" الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة ،متوسطة ،وطويلة الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة **3**." وتتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق واهمها**4**:

1 -الدعوة العامة للادخار
2 -الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين

1 الياس بن ساسي ويوسف قريشي،التسير المالي (الإدارة المالية)،ج1،ط2، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن،2011،ص:262

2 نفس المرجع أعلاه،،ص : 263

3 لزغم سمية ،مرجع السابق ،ص:51

4 الياس بن ساسي ويوسف قريشي ،مرجع سابق ،ص:266

الشكل رقم (1.2) تصنيفات مصادر التمويل

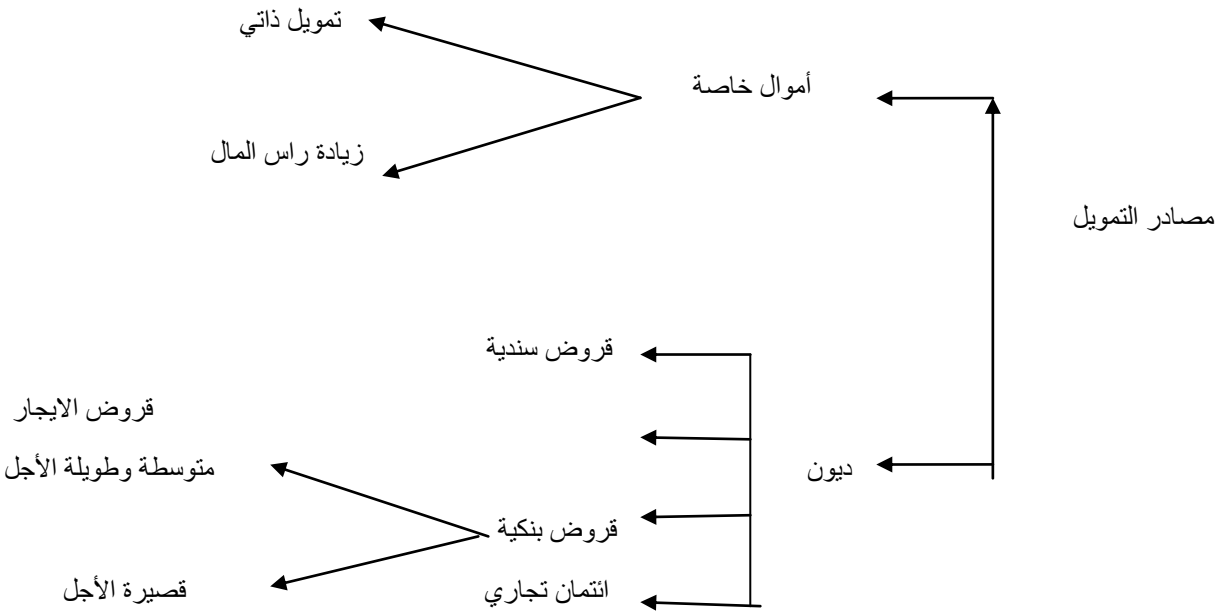

المصدر: مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي للجريدة ،ض:193

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار التمويل1

1 -تكلفة المصادر المختلفة للتمويل ،أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر
2 -عنصر الملائمة،بمعني أن يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال،
3 -وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار،وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة ،فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل ، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل .
4 -القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة ،أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى.
5 -المزايا الضريبية ،فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال .

1 نور الهدى حنونة ،مرجع سابق،ص:22

المطلب الرابع: قرار الاستثمار

لعل من أهم واخطرا لقرارات هي قرارات الاستثمار ،لارتباطها بحالة عدم التأكيد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث ،أما أهميته فتمكن في استغلال الموارد والمصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة.

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

أولا:تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري على انه " هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ،ولكنها غير مؤكدة الحدوث**1**.

ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة**2.**

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر اهمها**3**:

1 - انه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل
2 - أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
3 - يحيط بالقرار الاستثماري عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها،مثل ظروف عدم التأكد و تغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي ،وكل هذه تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معاها.
4 - يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة
5 - نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة ،بحيث ان هذه الحقيقة تعني ان متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته**4**.

1حفصة زيرار،دور الدراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري،مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر 2013،ص:21

2 امين السيد احمد لطفي،تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2006،ص:21

3 حفصة زيرار،مرجع سابق،ص:9

4 محمد صلاح الحناوي واخزون ،أساسيات الإدارة المالية ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،مصر،2001،ص:217

الفرع الثاني: أنواع قرارات الاستثمار

وفي العادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كما يلي**1**:

أولا:القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدنية والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة

ثانيا:قرارات الاستثمار الطويلة الأمد

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والممثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة.وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية إنفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات وقد يكون الاستثمار متمثل في الإنفاق على الموجودات الحالية من حيث تحسينها وتوسيعها مثلا أو شراء موجودات جديدة لغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافية خط إنتاجية جديدة

الفرع الثالث :المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناجح على مقومات أساسية وهي**2**:

أولا:مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

بما أن الأموال المستثمرة ضخمة فانه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن أن لا يقل عددها عن ثلاثة وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قرارا صائبا .

ثانيا: مبدأ الملائمة

أي يجب أن يتوافق المشروع الاستثماري المختار مع الإمكانات المالية الموجودة لدى المؤسسة.

1حمزة محمود زبيدي ،الإدارة المالية المتقدمة ،دار الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2004،ص:69-70

2 لزغم سمية ،اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر 2012،ص:35

ثالثا :مبدأ الخبرة والكفاءة

حتى ينجح المشروع لابد أن تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية لإدارة المشروع ،وإلا الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

رابعا :مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية

من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر،بحيث آن الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى

خلاصة :

يفرز نظام المعلومات المحاسبي مخرجاته في شكل قوائم مالية يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الإدارية المالية عامة والقرارات المالية خاصة،إضافة إلى هذا فهي تشكل أساسا اتخاذها ،ومنه تظهر عملية اتخاذ القرارات المالية سديدة عندما تتواجد معلومات محاسبية تلعب دورا هاما في تحديد مسارها ،/حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكيد المحيطة بالظروف القرار،لمنح متخذ القرار مختلف المعلومات اللازمة لذلك.

وحتي يتمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار استثماري سليم يكون بحاجة إلى معلومات محاسبية تفيده بشان تخصيص جزء من الموارد اللازمة للمشروع الاستثماري من تخطيط ودراسة جدوى.....للحصول على موارد مستقبلية وهذا الأخير يحتاج إلى مصادر تمويل ولتحديدها يجب اتخاذ قرار تمويلي بشأنها مستعينا في هذا على معلومات محاسبية باستخدام التحليل المالي وتقييم هيكلها التمويلي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ،وتجسد هذين القرارين على ارض الواقع وتتمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها.

الفصل الثالث:
دور اتخاذ القرارات في مؤسسة تربية الدواجن

المبحث الأول:تعريف المؤسسة الأم ORAVIO

المطلب الأول :نبذة تاريخية عن وحدة تربية الدواجن بعين النويصي

منذ سنة 1962اي منذ الاستقلال،بدأت الجزائر في هيكل تنظيمي جديد مهمته تطوير وتنمية جميع القطاعات (صناعة،تجارة،فلاحة.....الخ)وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني،ومن بين هذه القطاعات اهتمت بقطاع تربية الدواجن والإنعام نظرا لحاجات المواطنين له ولهذا الغرض ظهر أول تنظيم هيكلي سنة 1967.

الديوان الوطني لتغذية الأنعام ONAB:

لكن في الثمانينات ،تم تقسيم الشركة ONABإلى ثلاث دواوين وذلك للقيام بجميع الوظائف المتراكمة على ديوان ONAB

شكل رقم 01:

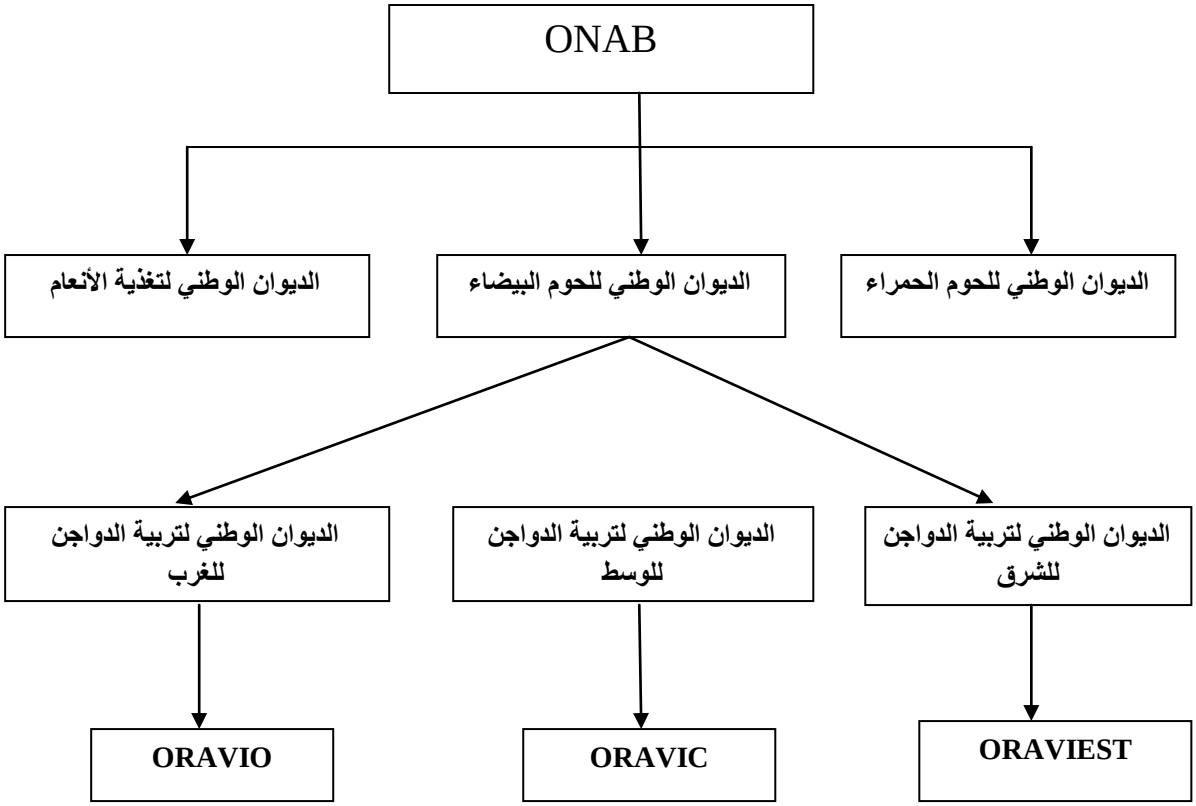

شكل بياني لإعادة هيكلة ONAB

وبموجب قرار وزاري من وزارة الفلاحة والصيد البحري سابقا تحت رقم 201-81 الصادرة بتاريخ 1981/08/15 والذي ينص على خلق المؤسسة ORAVIOإلى

شركة الأسهم براس مال مقداره 25 مليون دج (1960بمقدار25الف) وهذا ناتج عن إعادة هيكلة ONAB، وقد تم اختيار ولاية مستغانم لهذا الديوان ،كما تقرر إعادة تسمية هذا الديوان بالمؤسسة العمومية الاقتصادية (EPE) طبقا للسياسة المتخذة الاستقلالية ،المؤسسة التي قامت بها السلطة في 1989/11/14.

- **نشأة المؤسسة ONABوتطورها:**

تأسس الديوان القومي لأغذية الأنعام من طرف شركة اسبانية عام 1952 والذي ضم اثنين وثلاثون وحدة موزعة عبر الوطن وهذا قبل عملية التأميم والتي كانت بتاريخ 04افريل 1969،تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري لتظهر كمؤسسة عمومية نشاطها إنتاج أغذية الأنعام،مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها هذه المؤسسة ،وفي سنة 1997 تم تحولها إلى شركة وطنية ذات أسهم اي ذات راس مال إجمالي قدره: 70000000.00دج حيث أصبحت مؤسسة مستقلة ذات تسيير لا مركزي مم سمح بتقسيم الجزائر غالى ثلاثة نواحي مستقلة عن بعضها البعض :

1. ناحية الشرق(مجمع تربية الدواجن للشرقGAE)
2. ناحية الوسط(مجمع تربية الدواجن للوسطGAC)
3. ناحية الغرب(مجمع تربية الدواجن للغربGAO)

والنواحي الثلاث تتعامل مع مديرية مركزية تسمي الشركة القابضة (ONAB)،ووحدة الدوران القومي لتغذية الإنعام يقتصر عملها على إنتاج والبيع ،أما مديريتها فهي تابعة للمؤسسة الأم(ORAVIO) المجمع القومي لتربية الدواجن للغرب ب: "صلامندر" والتي تعد المشرفة والمسؤولية عن نشاط الوحدة ،كما أنها تعالج وتتحمل نتيجة السنة في حالة خسارة او ما شابه ذلك لأنها تصدر الأوامر بإنتاج منتوج معين أو تغييره مع تحكمها في الأسعار.

أن الوحدة محل الدراسة تنمي إلى ناحية الغرب وتضم سبعة وحدات جهوية فرعية تتواجد في كل من :وهران ،مستغانم،تلمسان ،سيدي بلعباس، تيارت، بشار، وبيض.

في إطار تحقيق الأهداف الوطنية وفي ميدان تطوير وإشهار نوعية الإنتاج في الدواجن وجب القيام بالمهام التالية:

- في إطار مساعدة التعاونيات المتخصصة في تربية الدواجن قامت بما يلي:

وضع تحت تصرفهم عوامل الإنتاج ،العتاد ،المواد البيطرية الخاصة بتربية الدواجن .

- جمع وتسويق عوامل النتاج
- تعميم مشتقات مواد تربية الدواجن
- إنتاج وتسويق اللحوم البيضاء وبيض للاستهلاك

- مهمة المساهمة للمؤسسة مع المنظمات المختصة في هذا الميدان في مجال:

1 -إشهار وتربية الدواجن

2 -إشغال البحوث

أما عن تنظيم المؤسسة فهي مهيكلة بالطريقة التالية:

- هناك وسطاء ما بين المديرية والوحدات وهي ستة(06) مناطق
- هذه أهياكل تنظيمها الحالي هو جواب ازدواج ما بين التقسيم الجغرافي و التخصيص في النموذج.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة تربية الدواجن

تعريفه: هو هيكل تنظيمي وتمثيلي يعطي صورة لتسلسل المهام والوظائف في شكل هرم قمته الرئيس العام،ثم تبذأ الوظائف في تسلسل تنازلي إلى غاية قاعدة هذا الهرم التي يشغلها العمال المنتجون كما يوضح الواجبات والحقوق لكل مصلحة في المؤسسة والعلاقة القائمة بينهما ويحتوى الهيكل على عدة وحدات إنتاجية (انظر الشكل 1.)ويجمعهما مقر إداري في تنظيمهما المالي والمحاسبي اما اكبر عدد خاص بوحدة إنتاجية حوالي 30 وحدة تجارية ووحدة صيانة.أما بالنسبة للواحات الإنتاجية تنقسم غالى عدة وحدات وتختلف المهام فيما بينهما من وحدة لأخرى:

14 وحدة إنتاج الدجاج المخصب(اللحوم البيضاء)

05 وحدات لإنتاج الكتاكيت

04 وحدات لإنتاج البيض الموجه للاستهلاك

03 وحدات لإنتاج البيض فقط لتحضين

شكل رقم 02:الهيكل التنظيمي لمؤسسة GAO

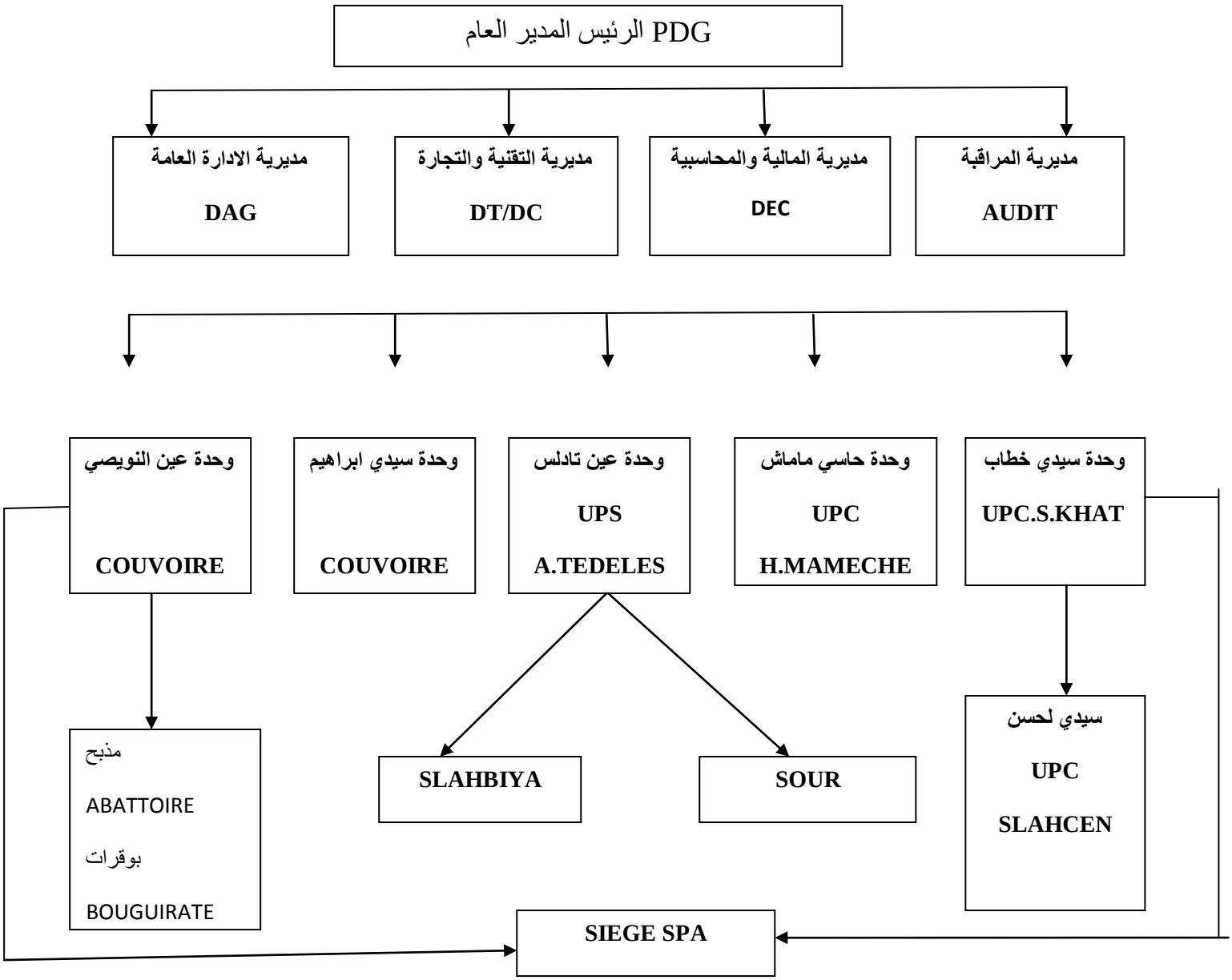

المصدر: مصلحة التدقيق المالي ومراقبة التسيير

المطلب الثاني:

التعريف بوحدة مؤسسة SPA MOSTAVI

مجمع الغرب لتربية الدواجن "MOSTAVI" يعتبر مؤسسة ذات مسؤولية ذات مسؤولية محدودة أسست في البداية براس مال قدره 210.000.000دج،وهي من إحدى الوحدات الكبرى التابعة للمؤسسة إنتاجية الاقتصادية GAO،وفي 1جانفي 1998 أصبح رأسمالها يقدر ب1000.000.000.00دج،وفي نهاية سنة1998 انخفض إلى 300.000.000دج

في 1999ضمت وحدة بوقيرات الى مجمع وحدات وحدات الغرب هذه العملية خفضت راس مال الشركة من 300.000.000.00دج إلى 210.000.000.00دج وتقع هذه المؤسسة بمدخل مدينة عين النويصي ولاية مستغانم.

المؤسسة تتكون من ثمانية وحدات منها ثلاث وحدات موجودة بولاية مستغانم ووحدة بولاية غليزان "سيدي خطاب" ،والوحدة الخامسة بولاية سيدي بلعباس "سيدي إبراهيم" .

ويقسم نشاط هذه الوحدات كما يلي:

أ - **وحدة حاسي مماش** : وهي متخصصة بإنتاج دجاج من نوع (POULET DE CHAIRE) أي دجاج ،ويشمل على مركز واحد لإنتاج اللحوم ويتكون من 11 عمارات خاصة بتربية الدواجن ولديها قدرة إنتاجية 30.000دجاجة

ب -**وحدة عين تادلس:** هذه الوحدة مركبة من مركز إنتاج يحتوى على 12بناية ومركز لتربية الدواجن يحتوى على 6 بنايات والإنتاج الأصلي لهذه الوحدة هو (CHAIR REPRO) تستعمل حاليا لإنتاج (POULET DE CHAIR)و(LA POULETTE REPRODUCTRICE CHAIR) في المركزين.

القدرة الإنتاجية لهذه الوحدة:

- (Repro-chair) "élevage" مركز تربية الدواجن الحمراء 48000 دجاجة.
- (Centre d’élevage poulet chair) مركز لتربية الدواجن البيضاء 66000دجاجة
- (poulette Reproductrice:Centre de production) مركز إنتاج الدجاج الأبيض 70000دجاجة.
- (poulet de chair) poulet de chair ce,tre de production مركز إنتاج الدواجن 144000 دجاجة.

ج- وحدة سيدي الخطاب:

وحدة تحتوي على 8بنايات بقدرة إنتاجية تقدر ب56000 دجاجة Poulet de chair.

د- وحدة محضنة حاسي مماش:

وحدة مخصصة لإنتاج الكتاكيت poussin de chairبقدرة إنتاجية تقدر ب 2400000دجاجة موجهة للاستهلاك في السنة.

ه- وحدة محضنة سيدي إبراهيم:

وحدة تابعة الى SAP MOSTAVI منذ تقسيم جهوي وضمها إلى وحدات الغرب في 2005/01/01 وحدة مختصة في إنتاج الكتاكيت الموجهة للاستهلاك بقدرة إنتاجية تقدر ب2400000 دجاجة في السنة

و- وحدة ينارو:

وحدة تحتوي على 12 بنايات بقدرة إنتاجية تقدر ب 300702 دجاجة في السنة

ق- وحدة سيدي لحسن :

تحتوي على 4بنايات بقدرة إنتاجية تقدر ب 185400 دجاجة في السنة.

- **النشاطات الأساسية للمؤسسة:**

1 -إنتاج البيضProduction des œufs a' couver chair .
2 -إنتاج الكتاكيت Production du poussin chair.
3 -إنتاج الدواجن البيضاء Production de poulet chair.
4 -مذبح بوقيرات A Battoire bouguirate.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسة مستافي

شكل رقم 03:الهيكل التنظيمي ل SAP MOSTAVI

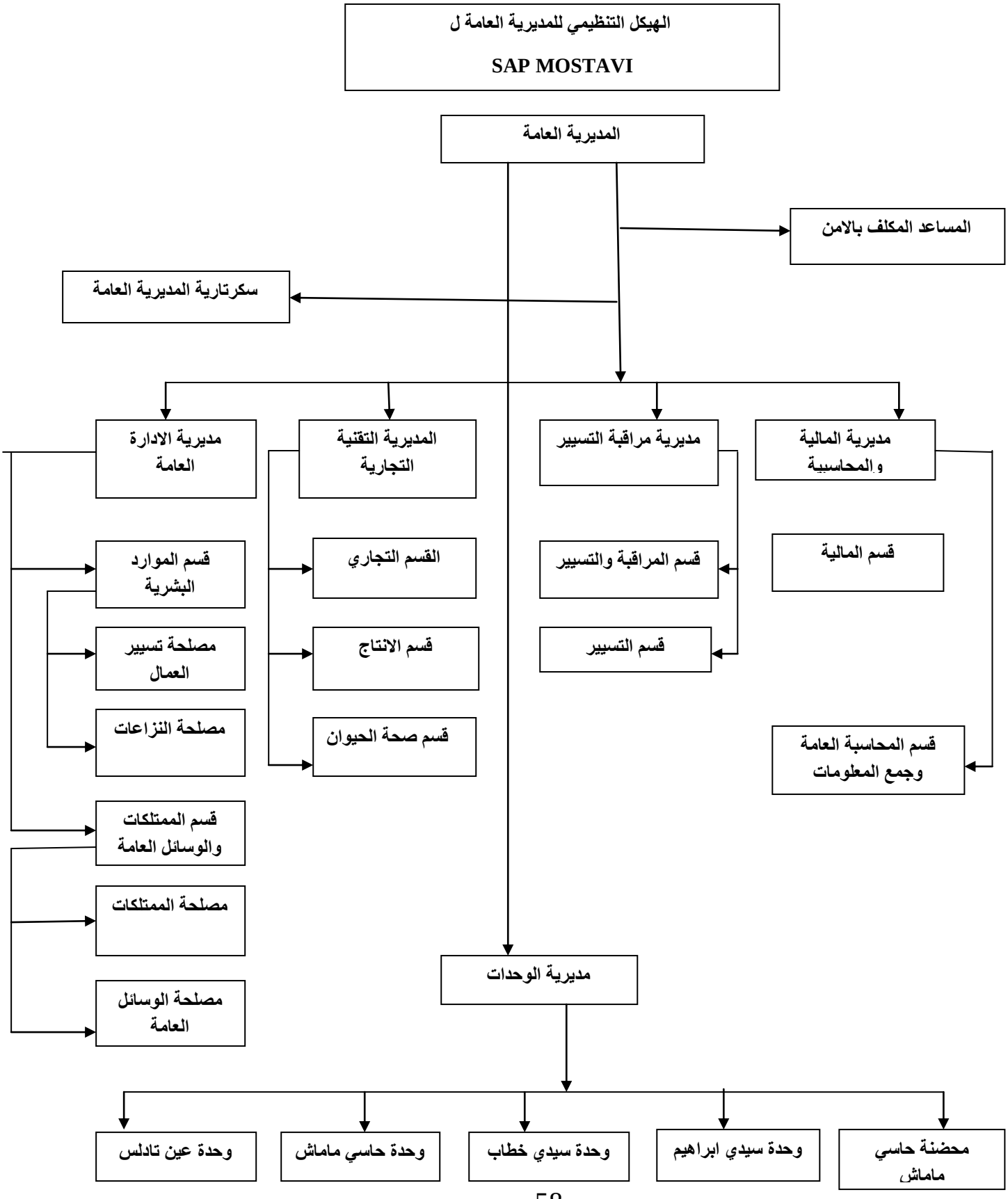

نشاط المؤسسة:

المؤسسة ذات طابع صناعي تجاري للبيض والدواجن وتعتمد في إنتاجها على مواد مستوردة من الخارج تطبيقا لبرنامج الإنتاج الذي تسهر الوحدة على تنفيذه ،بالإضافة إلى مصلحة البيع والتي يتم من خلالها ضمان السير الحسن للمنتجات وتوزيعها على الزبائن الخواص ،مؤسسات عمومية تعاونيات.....الخ

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

إن عملية التنظيم تكون عادة بتحديد أهداف المؤسسة وتوفير الوسائل والسياسات المختلفة وتطبيقها لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي تحديد الوظائف الرئيسية حسب نوعية النشاط والخلاصة ان التنظيم هو الإطار الذي يجب على المؤسسة ان تعمل ضمنه.

ويمكن تعيين مهام رؤساء الفروع كالتالي:

- **مراقب التسيير:**
  - إعداد مخطط وبرنامج سنوي توقعي (ميزانية توقيعية)
  - إعداد جدول لتسيير مع دراسات من اجل اتخاذ القرارات
  - إعداد توصيات وتعديلات مراقبة وتحليل التحقيقات
  - إظهار الانحرافات وإعطاء الإجراءات التصحيحية
  - اقتراح توصيات ومناهج التسيير التي تكون لها اثر في إنتاجية المؤسسة
- **المدفق:**
  - إعداد برنامج للمراقبة الداخلية
  - مراقبة التنفيذ التوصيات وتعليمات المديرية العامة ومختلف الأقسام
  - تحليل الفعالية على مستوي التسيير واقتراح التوصيات من اجل تحسين وسائل المراقبة
  - إعداد خلاصة سنوية لمختلف المراقبات
- **المديرية العامة:**
  - إعداد برنامج المساهمة التقنية في مجال الإنتاج
  - إعداد برنامج تدخل التقني والصحي من اجل التحسين في عملية الإنتاج
  - إعلام ونشر جميع الوثائق المتعلقة بالجانب التقني والمتعلقة بالإجراءات الجديدة
  - السهر على تطبيق الإجراءات التقنية
  - المساهمة في تحسين الطاقة التقنية لعمال الإنتاج
  - المساهمة في تحسين عملية مناقشة عملية اختيار وسائل الإنتاج ونوعية النوع الحيواني
  - مقارنة وتحليل الإنتاج مع قطاعات أخرى

- **مديرية التجارة:**
  - التحليل وتوقعات البيع
  - دراسة السوق مع ترقية البيع
  - إعداد شروط البيع
  - اختيار مع وضع نظام مراقبة لنقاط التوزيع
  - إعداد وتنفيذ مخطط التموين
  - المساهمة في إعداد مخطط إنتاج المؤسسة
  - تقرير أسعار البيع
- **مديرية المالية والمحاسبية:**
  - تامين المتابعة والربط بين نشاطات المالية والمحاسبية والميزانية والاستثمارات
  - إعداد سياسة المالية للمؤسسة مع إعداد برنامج تمويلي
  - مراقبة تنفيذ برنامج التمويلي
  - مناقشة شروط التمويل وشروط الدفع
  - متابعة ومسك المحاسبة للمؤسسة
  - دراسة وتحليل حسابات الاستغلال للمؤسسة
  - السهر على احترام القوانين والتشريعات التي تسير الوظيفة
  - الحرص على تطبيق النصوص المتعلقة بالضرائب
- **الإدارة العامة:**
  - إعداد سياسة المؤسسة في مجال التنظيم
  - إعداد مخطط الموارد البشرية
  - إعداد مخطط التكوين
  - إعداد إجراءات وتنظيم علاقة العمل،المناخ الاجتماعي والقانون الداخلي
  - تامين متابعة الوسائل المكتبية والاستثمارات على مستوي المؤسسة
  - مساعدة الشريك الاجتماعي(لجنة المشاركة – المجلس النقابي) في تسير الخدمات الاجتماعي.
  - موازنة في المصلحة التقنية يوجد جدول مراقبة يومية

المبحث الثاني: اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

للحصول على قرار استثماري وقرار تمويلي سليمين لابد من الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المثمثلة في حساب نتائج والميزانية العامة.

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة

تربية الدواجن:

-المقابلة:

اعتمدنا في دراستنا على المقابلة والتي تعد من أهم الأدوات شائعة الاستخدام، حيث تمت المقابلة المعلقة مع مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية بمؤسسة تربية الدواجن بمستغانم ،لطرح مجموعة من الأسئلة بقصد الحصول على اجابات دقيقة بما يتوافق مع الاشكالية المطروحة وما ينطوي تحتها من اسئلة فرعية ،وتمثلت هذه الاسئلة فيما يلي:

س1: ما هي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي ؟

س2:كيف تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية ؟

س3: فيما تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ؟

س4: لمن يعود القرار النهائي باختيارات الاستثمار ؟

س5: كيف تقيم الاستثمارات ؟

س6: هل تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي لديها ؟ اذا كانت الاجابة بنعم.

س7: من المسؤول على التقرير بذلك ؟

س8: هل للمحاسب دور في تطوير نظام المعلومات المحاسبي ؟ كيف يتم ذلك ؟

س9: كيف تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية رشيدة ؟

س10: ما هي الخصائص الضرورية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات سلمية ؟

س11: من اهم خصائص المعلومات المحاسبية معيار المنفعة،كيف يتم تحديد ان المعلومات المتوفرة لدي المؤسسة ذات منفعة ؟

س12: كيف تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات فعالية؟

س13: هل تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري؟

س14: ما هي اهم المتطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار؟

س15: هل تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري ؟

س16: ما هي النسب المالية التي تقوم المؤسسة بحسابها ؟

-تحليل القوائم المالية:

اشتملت معطيات الدراسة على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة التسيير السياحي بسكرة،تمثلت هذه الوثائق في (الميزانيات وحسابات النتائج لفترة تقدر بخمس سنوات).كما تم تحليل القوائم المالية بالاعتماد على برنامج EXELللوصول الى النسب المالية وطرق تقييم الاستثمارات.

1 -المصادر الثانوية:

-الاستعانة بالانترنيت من مقالات ومواضيع لها علاقة بنفس الموضوع.

-الاعتماد على الدراسات والابحاث المنشورة التي كتبت في نفس الموضوع.

3- نتائج الدراسة

- المقابلة:

بإتباع اسلوب المقابلة المستخدم للحصول على اجابة للاشكالية المطروحة ،ولاجل تاكيد فرضياتها من خلال مجموعة من الاسئلة سالفة الذكر،سنقوم بتحليل اجوبة المقابلة كما يلي:

ج1: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن جميع الوثائق الثبوتية (فواتير ،وصل الطلبيات،وصل الخروج،وصل الدخول،.....) سواء تتعلق بعمليات الشراء او عمليات البيع ،كذلك كل المستندات المحاسبية المتحصل عليها من الاقسام الاخرى.

ج2: تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية عن طريق ترتيب الوثائق حسب اليوميات (يومية المشتريات، المبيعات، الاجور....)،ثم تقوم بمقابلة الحسابات ،بعدها يقوم المحاسب بالاجراءات اللازمة لمعالجتها عن طريق البرنامج المخصص لعمل ذلك.

ج3: تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في نوعين:

- مخرجات مساعدة: دفتر الاستاذ ،ميزان المراجعة
- مخرجات نهائية: القوائم المالية، التقارير الادارية، التصريحات الجبائية

ج4: يعود القرار النهائي لاختيار المشروع الى مجلس الادرة.

ج5: مكاتب دراسات الخواص التي نتعاقد معها هي التي تقيم الاستثمار.

ج6: نعم تقوم المؤسسة بتحديث الاجراءات الداخلية المتبعة، حيث كان اخر تحديث قامت به سنة 2011،حيث تم تحديث الاجراءات الادارية وتضمن ذلك تحديث وتعديل اجراءات الرقابة الداخلية وتحديث الادارة المالية بالشكل الذي يساهم في سهولة استخدام النظام.

ج7:المسؤول عن تقرير ما اذا كانت الاجراءات الداخلية بحاجة الى تحديث :هو مدير المحاسبة المالية.

ج8: يوجد للمحاسب دور في تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي ،وذلك من خلال اكتشاف ثغراته التي يمكن ان تعمل على احداث خلل من النظام وبالتالي تعطيل اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب

ج9:تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي عند اتخاذ اي قرار في المؤسسة ،وذلك عن طريق التحليل المالي الذي يقوم به المحاسب سنويا،لتحدد بناءا عليه زضعية المؤسسة.

ج10: من اهم الخصائص الضرورية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتعتمد عليها المؤسسة في اتختذ قراراتها هي:توفر الموثوقية في المعلومة بالدرجة الاولى.

ج11: يتم تحديد ما اذا كانت المعلومات المتوفرة لدي المؤسسة ذات منفعة : عندما تكون المعلومة صحيحة وهذا راجع الى درجة ثقة المؤسسة في المصدر الذي تحصلت منه على المعلومة،وكذلك يجب ان تكون سهلة الاستخدام بالنسبة لها.

ج12: تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الفعالة بما يتناسب مع الوضعية المالية للمؤسسة وعدم اتخاذ قرارات مالية تضع المؤسسة في وضعية حرجة.

ج13: نعم تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتها الاستثمارية

ج14: من أهم متطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار لدى المؤسسة هي: توفر الأمانة والرشادة لديه بالإضافة إلى خبرته.

ج15: نعم تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ القرار، وذلك عن طريق الاعتماد على المطبوعات الحكومية والقوانين ،الصحف.....

ج16: تقوم المؤسسة بحساب النسب المالية التالية: نسبة التمويل، نسبة الاستقلالية المالية، نسبة الخزينة ،راس المال العامل، وذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة إن كانت جيدة أو بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

1 -الوضعية المالية:

الجدول رقم(01) : تطور الخزينة،رقم الاعمال والتدفق النقدي

البيان	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
راس المال العامل	200000000	215340000	205345600	223503000	234000000
الاحتياج في راس المال العامل	125430000	1659756000	96500000	56750000	65860000
الخزينة	85700000	215670000	227000000	185760000	186752100
رقم الاعمال	185674200	248672000	2654789000	126589000	195685700
التدفق النقدي	75000000	85650000	125000000	185000000	197500000
التدفق النقدي المتراكم	175765000	225600900	125600000	187560000	125786700

المصدر من إعداد الطالبة

الجدول رقم 02: النسب المالية

النسب		1	2	3	4	5
نسب الهيكل المالي	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة الصافية	1،18	1،24	1،99	1،14	1،16
	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة الصافية	1،04	1،09	1،10	1،02	1،03
	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الديون	4،69	4،96	5،06	5،31	5،59
	نسبة قابلية السداد	الديون / الأصول	0،17	0،16	0،16	0،15	0،15
نسب السيولة	نسبة التداول	الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	3،27	4،28	3،66	3،01	3،56
	نسبة السيولة المختصرة	الاصوال المتداولة – المخزون/ خصوم متداولة	3،12	4،07	3،49	2،77	3،32
	نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الخصوم المتداولة	1،92	1،77	1،98	1،74	2،03
نسب المردودية	نسبة هامش الربح	صافي الربح/ صافي المبيعات	0،23	0،24	0،25	0،2	0،19
	المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / الاصول	0،06	0،07	0،07	0،07	0،06
	المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الاموال الخاصة	0،07	0،08	0،09	0،08	0،07

المصدر: من إعداد الطالبة

2 -طرق تقييم المردودية الاقتصادية للاستثمار:

-طريقة معدل العائد المحاسبي(TRC)

بالاعتماد على حساب النتيجة للسنوات الخمس (2011-2015) لدينا النتائج المحاسبية التالية:

الجدول رقم(03): النتائج المحاسبية

السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
النتائج المحاسبية	199490432	10941757،48	16567211،58	18021673،03	1005973،65
المجموع	75539421،8				

المصدر من اعداد الطالبة

متوسط صافي الارباح المحاسبية = $\frac{75539421،8}{5}$

= 151078843،6

معدل العائد الحسابي = $\frac{896213004،5}{117000000}$

= 7،65

-طريقة فترة الاسترداد(DR):

الستثمار الغير المنتظم العوائد،نلاحظ ان فترة الاسترداد بتكلفة تقدر 197000000دج تقع ما بين السنة الثالثة والرابعة،ولكن يكون التدفق النقدي المتراكم في السنة الثالثة125000000دج، لذلك نحتاج الى 69500000دج، والتدفق النقدي للسنة الرابعة 185000000دج

فترة الاسترداد = $\frac{69500000}{185000000}$ = 0،37

نسب الشهر تقع في السنة الرابعة فتصبح:

0،37 × 12=4،40 شهر

أي بأشهر و13 يوم

ومنه فترة استرداد راسمال المؤسسة المستثمر:3سنوات وحوالي 5أشهر

-طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN)،طريقة معدل مردودية العائد الداخلي(TRI) وطريقة مؤشر الربحية(IP):

بافتراض ان معدل الفائدة على القرض البنكي (3.5%) مساوي لمعامل الخصم يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (04) :القيمة الحالية الصافية (VAN)،معدل العائد الداخلي(TRI) ومؤشر الربحية(IP)

السنة	التدفق النقدي
السنة1	75000000
السنة2	95650000
السنة3	125000000
السنة4	185000000
السنة5	197500000
صافي القيمة الحالية	678150000
معدل العائد الداخلي	%25
مؤشر الربحية	1،95≥1

المصدر :من اعداد الطالبة

3 -تحليلات الدراسة

أ-التحليل المالي:

- رأس المال العامل FR:

راس المال العامل موجب هذا يدل على ان المؤسسة تحقق توازن مالي في الاجل الطويل ،اي ان الاموال الدائمة تغطي الاصول الثابتة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة .ونلاحظ كذلك ان FR≥BFR،وهذا هو الشرط الثاني من شروط التوازنالمالي حتى يمكن القول ان راس المال العامل يغطى احتياجات الدورة.

- إحتياجات راس المال العامل BER:

الاحتياج في راس المال العامل موجب خلال كل السنوات.

-الخزينةT:

يظهر في جميع السنوات التقديرية ان خزينة المؤسسة موجبة اي ان المصادر الدائمة تغطى اصولها جيدا ،بمعنى راس المال العامل يغطى كافة احتياجات الدورة وبالتالي هناك توازن مالي

للنشاط،لكن الفرق بين راس المال العامل والاحتياجات كبير نوعا ما وهذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.

-التدفق النقديCF:

التدفق النقدي عرف زيادة بسيطة تقدر ب 20650000دج من السنة الاولى التقديرية الى السنة الثانية التقديرية ،وعرف اكبر زيادة حيث كانت من السنة التقديرية الثالثة الى السنة التقديرية الرابعة قدرت ب60000000دج اكثر من السنوات الاخرى التقديرية ،وهو في تزايد مستمر من سنة الى أخرى لكن مع اختلاف مبالغ الزيادة ،وتكم اهميته في الضمان المستقبلي وبالتالى المشروع يحقق عوائد جيدة للمؤسسة.

-نسب السيولة:

- نسب الهيكل المالي:

*نسبة التمويل الدائم:

هذه النسبة تظهر ان هناك ارتفاع عبر السنوات ،باستثناء السنة التقديرية الرابعة التي تعطى لنا 1.14%بحيث تظهر منخفضة بالنسبة للسنوات الاخرى(1.99%في السنة الثالثة التقديرية التي تعتبر اكبر خلال كل السنوات). توضح لنا ان للمؤسسة فائض في الاموال دائمة يمثل راس مال عامل والذي يوجه من اجل تمويل الاصول المتداولة ،اي المؤسسة في حالة توازن.

*نسبة التمويل الخاص:

هذه النة تعبر لنا عن احتياجات المؤسسة من القروض طويلة الاجل بهدف توفير الحد الادنى من راس المال العامل، حيث عرفت ارنفاع من السنة التقديرية الاولي الى السنة التقديرية الثالثة لتصل الى(نسبة 1.10%في السنة الثالثة)ثم انخفضت في السنتين التقديريتين الرابعة والخامسة .اي المؤسسة تعتمد على اموالها الخاصة في تمويل استثماراتها.

*نسبة الاستقلالية المالية:

عندما تغطي الديون بواسطة الاموال الخاصة لدينا نسبة 5.06% و5.31%خلال السنة الثالثة والرابعة ،وانخفضت الى 1.07%في السنة الخامسة ،وهذا يعنى ان المؤسسة بامكانها التعامل مع دائينها بمرونة والاموال الخاصة لديها اغطى الديون البنكية بشكل كامل.

*نسبة قابلية السداد:

قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في السنة التقديرية الاولى قدرت بنسبة 0.17%،واخذت في التناقص ابتداءا من السنة الثانية من خلال السداد التدريجي،وهذه النسب اقل من 0.05% بالتالي

المؤسسة قادرة على ضمان ديون الغير ومنه لديها فرص اكثر من الحصول على ديون في حالة طلبها

- نسب السيولة:

*نسبة التدوال (السيولة العامة):

توضح هذه النسب درجة تغطية الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة ،خلال هذه الفترة عرفت المؤسسة تذبذب في هذه النسب بين الانخفاض والارتفاع ،حيث كانت اكبر نسبة في السنة التقديرية الثانية.وبالتالي المؤسسة تستطيع مجابهة خطر سداد الالتزامات المتداولة.

*نسبة السيولة المختصرة:

هذه النسب تعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل اعتمادا على الاصول المتداولة ما عدا المخزون ،حيث حققت نسبة4.07%في السنة التقديرية الثانية وهي الاعلى،بينما حققت اقل نسبة في السنة التقديرية الرابعة حيث قدرة ب 2.77% ومنه المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة.

*نسبة السيولة الجاهزة:

هذه النسب تتروح بين(1.74% و2.03%) خلال السنوات التقديرية الخمس ،ومنه للمؤسسة استطاعة على تسديد ديونها قصيرة الاجل باستخدام السيولة المتوفرة لديها.

- نسب المردودية:

هذا النوع من النسب مهم من اجل التقييم الموضوعي لمردودية استثمار المؤسسة، بغية الحكم على فعالية النشاط المسير.

*نسبة هامش الربح:

توضح لنا عذه النسب قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح من دورة استغلالها ،اي انها تشير الى نسبة ما تحققه المبيعات من ارباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الخرى من المصاريف الادارية والعمومية ومصاريف تمويلية وغيرها.

تغطي لنا نسبة فوائد من تقرير رقم الاعمال ،كمعدل سنوي على مدى السنوات التقديرية الخمس تصبح حوالي 0.20% وهذا مهم في رقم الاعمال،لان هذا سيفرض ان كل دينار مكتسب خلال تقديم خدمة سيتنبأ بالحصول على 20 سنتيم كفائدة.

حيث عرفت النسب تزايد في الثلاث السنوات الاولى،من ثم انخفضت انخفاض طفيف في السنتين الاخيرتين،كلما زادت هاته النسب زادت امكانية تحقيق ارباح صافية.

*المردودية الاقتصادية:

تعبر النسبة عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال اصولها وادارة كل الاموال المتاحة لديها من اصول والاموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الاموال،وينتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الاموال على اقل تقدير.

*نسبة المردودية المالية:

تقيس هذه النسب مقدار العائد المحقق من استخدام اموال الملاك ومدى نجاح الادارة في زيادة ثروتهم،في حالة تملك المؤسسة اسما في البورصة ستجلب ارباح اضافية للمالك،ولكن تبقي منطقية مع تزامن الظروف الحالية للمؤسسة اين لا يوجد سوق مالي عملي بشكل واقعي.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا،ويجب مقارنتها مع متوسط النسب المحققة في القطاع او مع اسعار الفائدة السائدة والتي تقدر ب3.5%ومقارنتها مع هذه الاخيرة تعتبر جيدة فهي تتراوح بين(7% - 9%) كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الاحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية.

ب-طرق تقييم المردودية الاقتصادية للاستثمار:

-معدل العائد المحاسبي(TRC):

يقدر ب7.65% وهومعدل مقبول من وجهة نظر الاستثمارية.

-فترة الاسترداد(DR):

فترة استرداد راس المال تقدر ب 3سنوات و 5اشهر اي اكثر من نصف عمر المشروع الاستثماري.وبالتالي تزيد قابلية الاستثمار وتقل المخاطر المتعلقة به بالاضافة فان كل التدفقات التي ستكون مستقبلا هي عبارة عن ارباح وهي تزداد بنقصان هذه الفترة.

-القيمة الحالية الصافية(VAN):

القيمة الحالية موجبة حتي مع معدل فائدة 3.5%يكون ذو مردودية ،هذا المعدل محدد يستمر على اساس الحد الادنى للتقدير الفعال لمردودية مشروع الاستثمار ،ويعني ذلك ان مجموع التدفقات السنوية المحينة سيغطى نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائضا ماليا في ربح او فائض خزينة قدره 678150000دج وفي هذه الحالة فان الاستثمار يكون مقبولا من منظور الجدوي المالية.

-معدل العائد الداخلي(TRI):

نستطيع اذن تاكيد انه بدون مخاطر او احتمال وقوع اخطاء في هذا الاستثمار وبقيمة مالية تقدر ب 117000000دج،يكون مربح بالمقارنة مع مختلف المعدلات المرجعية (معدل الاقتراض او الودائع لاجل).

-مع ان تكلفة راس المال اصغر من معدل العائد الداخلي ،فان مشروع المؤسسة مقبول وله جدوى مالية.

-مؤشر الربحية(IP):

معتبر مؤشر الربحية معيار يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع ،وبما ان المؤشر الربحية لمشروع المؤسسة اكبر من الواحد ،ذو قيمة 1.93دج اي المشروع ذو ربحية اقتصادية وله جدوى مالية.

ج- اتخاذ الفرار الاستثماري والقرارا التمويلي بناءا على هذه النسب:

-القرار الاستثماري:

ينتج من تحليل القوائم المالية معلومات كمية ونوعية تساهم في الحكم على كفاءة المؤسسة والتحكم في ادائها كما تعمل على اتاحة المجال للجهات المعنية بهذه المعلومات الكافية والمفيدة والملائمة لترشيد قرارات الاستثمار المستقبلية ووضع افضل السياسات.

-القرار التمويلي:

ان اتخاذ القرار التمويلي اللازم والمساهمة في تطوير اداء المؤسسة وتجنب خطر الوقوع في العسر المالي وكذلك المساهمة في فتح افاق جديدة نحو تطوير ادائها وتوسيع نطاقها في السوق وكل هذا يتم توفيره من قبل التحليل المالي.

وبما ان مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم مؤسسة اقتصادية ،فالحاجة الى القروض الاستثمارية يقررها مجلس الادارة للمؤسسة،فيقدم لها البنك كل ما تحتاجه دون تقديم اي ضمانات .

خلاصة الفصل:

ان التحليل المالي يعمل على ابراز وبيان حالة المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة للوصول الى تخطيط مالي سليم،يعتمد عليه عند اتخاذ القرارات المالية،اي الوصول الى درجة كبيرة من الثقة ان المشروع بامكانه احراز مستوى مقبول من الارباح التجارية ،ومن خلال الاعتماد على مخروجات نظام المعلومات المحاسبي .مرتتبطة بم تم تخطيطه من اجل تشغيل المشروع،بالاضافة الى المعلومات المتحصل عليها من الجهات الاخرى ،التي تعمل على مساعدة الاطراف المعينة على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الصحيحة والآمنة.

ولقد عملنا في هذا الفصل على اظهار العلاقة بين معايير تقييم المشاريع والنسب المالية ودرجة اعتمادها على القوائم المالية التي تمثل اهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ،ومن ثم قمنا باسقاطها على مؤسسة تلربية الدواجن بمستغانم للحصول على نسب ومعايير يستعان بها في اتخاذ قرارات مالية سلمية.

الخـــاتـــمـــة

نظرا للظروف التي صار الواقع الاقتصادي اليوم يفرضها على المؤسسة الاقتصادية،غدا استمرارها مرهونا بمدى نجاح قراراتها المتخذة،وأي خطا في اتخاذها سيقود إلى حتمية الإفلاس والزوال ،لذلك أصبح الأمر يحتاج إلى قرارات حاسمة وناجحة ،ولضمان هذا عليها العمل والاجتهاد لتحقيق النمو الدائم .مما استوجب على الأطراف المعنية فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا،ولبلوغ ذلك يجب القيام بالدراسات اللازمة المبنية على أسس وطرق علمية صحيحة.

وحتى تستطيع المؤسسة من تشخيص المحيط الذي تعمل فيه،وتتمكن من توقع تقلباته وإيجاد حلول للمشاكل التي يحتمل الوقوع فيها،وكذلك معرفة مكانتها في المحيط الذي تنشط فيه،والمثابرة من اجل زيادتها وتعزيزها ،ازدادت حاجة الإدارة إلى معلومات متنوعة تسمح لها للقيام بذلك.

ولكي تتمكن الإدارة من اغتنام الفرص المتاحة إمامها وبلوغ أهدافها،يجب عليها اتخاذ القرارات المالية الصائبة ويتوقف هذا على أهم نوع من المعلومات وهو المعلومات المحاسبية، التي تتوقف جودتها وفعاليتها على سلامة النظام والمعلومات المحاسبي الذي يولدها،فهو يعد من أهم الأنظمة في المؤسسة ،فمخرجاته تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بصورة دورية ،فهذه مخرجات من أهم الركائز التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار المالي.

ولفهم الموضوع أكثر قمنا بالبحث والإطلاع على كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي من خلال توظيف المعلومات المحاسبية المتحصل عليها لترشيد القرارات خاصة المالية منها، وكان ذلك باختيار مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم لإسقاط الجانب النظري على ما هو مطبق في الواقع العملي ،وكانت فترة الدراسة بين (2012-2016)

1 -نتائج البحث:

بعد انجاز الدارسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

-النتائج النظرية:

1 يشكل نظام المعلومات المحاسبي نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة واهم مصدر للمعلومات لديها.

2 من ابرز المخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي القوائم المالية التي يعتمد عليها بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية.

3 كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد اكبر من الخصائص ،كانت ذات جودة وسهلة الاستخدام بالنسبة للإطراف المعينة بذلك.

4 هناك علاقة طرديه بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي ،لان نجاح القرار التمويلي سيتبعه قرار استثماري سليم.

5 يعد القرار الاستثماري أكثر تعقيدا من القرار التمويلي ،لأنه يحتاج الى معلومات إضافية يكون مصدرها من خارج المؤسسة مثل :المطبوعات الحكومية والصحف.....

6 الهدف من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة هو البلوغ إلى هيكل راس المال الأمثل.

النتائج التطبيقية:

7 تعتمد مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لديها لاتخاذ القرارات المالية.

8 المشروع يحقق عوائد للمؤسسة وذلك بالنظر إلى معايير تقييم المشروع الموجبة.

9 من بين أهم العوامل التي يتم الأخذ بها عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة هي خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي.

10 المؤسسة تحقق توازن مالي طويل الأجل ،مع وجود فائض مالي يسمح لها بتمويل دوارات الاستغلال المقبلة.

11 مؤسسة تربية الدواجن بمستغانم تكتفي باحتساب خمسة نسب مالية فقط،وهذا من شانه ان يؤثر على مصداقية القرارات المالية المتخذة.

اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة "،قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة،حيث وجدنا أن نظام المعلومات المحاسبي بشكل حلقة وصل بين أنظمة المؤسسة المختلفة ،لاعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الادراة في القيام بوظائفها

تم تأكيد من صحة الفرضية الثانية المتعلقة " باعتبار نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار" وذلك لاستناد متخذ القرار عليه عند اتخاذ أي قرار خاصة القرارات المالية.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي نصت على أن "مؤسسة تربية الدواجن بولاية مستغانم عين النويصي تعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية ".أثبتت صحتها فالمؤسسة تقوم باحتساب معايير تقييم المشروع الاستثماري مثل:مؤشر القيمة الحالية الصافية وفترة الاسترداد لتقوم بناءا عليها باتخاذ قرار الاستثمار.

أما الفرضية الرابعة التي تنص على أن" نظام المعلومات المحاسبي يدعم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة تربية الدواجين بمستغانم،هذا الافتراض صحيح لان نظام المعلومات من خلال ما يقدمه من قوائم مالية يساهم في الوصول إلى قرارات مالية أكثر فعالية وإصابة.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

Iالكتب:

- الكتب باللغة العربية:

1-إبراهيم الجزراوي،عامر الجنابي،اساسيات نظم المعلومات المحاسبية،دار اليازوري العلمية،عمان 2009

2-ايمان فاضل السامراني،هيثممحمد الزعبي،نظم معلومات الادارية،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2004

3-جامد العربي الحضيري،تقييم الاستثمارات،دار الكتب العلمية للنشر،القاهرة،2000

4-حسين بالعجوز،نظامالمعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية،مؤسسة الثقافة الجامعية،الاسكندرية،2011

5-خليل محمد خليل عطية،"دراسات الجدوى الاقتصادية،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث-كلية الهندسة-"القاهرة،2008

6-طارق طه،نظم المعلومات والمحاسبات الالية والانترنيت،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2007

7-الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،الجزائر،2001

8-عبد الغفار الحنفي،اساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى،الدار الجامعية،الاسكندرية،2009

10- عبد المطلب عبد الحميد،دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية،الدار الجامعية،مصر2006

11- على عباس،الإدارة المالية،إثراء للنشر والتوزيع،عمان،2008

12- غسان اللامي،احمد العبادي،ناظم رشيد،عمريجمعة،زهية موساي،ثامر البكري،سيلمان درمان،يوسف ابو فارة،صالح الشعباني،معتز الدوري،احمد سيلمان،ابي سعيدة الدبوه جي،سعد الكواز،محمد محمود،سناد،عبد المنعم شتلوني،خليل رجب،نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الاعمال وتنميتها،مكتبة المجتمع العربي عمان،2012

13- فياض حمزة الرملي،نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية،الاباي للنشر والتوزيع ،الخرطوم،2011

14- قاسم ابراهيم الحبيطي،زياديحي السقا،نظام المعلومات المحاسبية،وحدة الحدباء للطباعة والنشر،الموصل2003

15- كمال الدين الدهراوي،مدخل معاصرفي نظم المعلومات المحاسبية،الدار الجامعية،مصر،2005

16- محمد دياب ،دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع،دار المنهل البناني،بيروت،2008

17- محمد عبد العال النعيمي،مؤيد الفضل،الاحصاء المتقدم في دعم القرار(بالتركيزعلى منظمات الاعمال الانتاجية)الوراق للنشر والتوزيع،الاردن،2007

18- محمد عبد العليم صابر،نظم المعلومات الادارية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2007

19- محمد مطر،ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية،ط 3،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان 2004

20- محمد مطر،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2006

21- منير شاكر محمد،اسماعيل اسماعيل،عبد الناصر نور،التحليل المالي مدخل صناعة القرارات،ط2،دار وائل للنشرعمان،2005

22- نضال محمود الرمحي،زياد عبد الحليم الذبية،نظم المعلومات المحاسبية،دار المسيرة،عمان،2011

23- هاشم فوزي العبادي،جليل كاظم العارضي،نظم ادارة المعلومات منظور استراتيجي،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان،2012

- الكتب باللغة الاجنبية:

24- Roland portait et autres.les decisions financieres de l’entreprise méthodes et applications .edition entiérement refondue.france.2004

25- pascal quiry.yann le fur.vernimmen .finance d’entreprise.edition dallozparis.2011

26- marie iiéléne delmond.michel gautier.management dessystémes d’information.edition dunod.paris2003

II- الاطروحات:

27- احمد عبد الهاديشبير،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة العامة في فلسطين،مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة،2006

28- انغام يوسف صلاح،المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجين،مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم المحاسبة كلية الاعمال،جامعة الشرق الاوسط،الاردن ،2009-2010.

29- انور عدنان نجم،مدى ادراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لاهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية،مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم المحاسبية والتمويل ،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية، غزة، 2006

30- بسام محمود احمد ،دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية في منشات الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة،الجامعة الاسلامية غزة،2006

31- حكيم بن حسان،دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية –دراسة حالة- مؤسسة G.M.D.LABELLEلصناعة الفرينة والسميد ،مذكرة ماجيتير غير منشورة،فرع ادارة الاعمال ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005-2006

32- خلاصي مراد،اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطارات في العمل -دراسة ميدانية- بالشركة الوطنية للتبغ والكبريت مركب 18فيفري،مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة منتوري،قسنطينة،2006-2007

33- زوينة بن فرج،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 2013-2014

34- سليمان عتير،دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة- مديرية الضرائب لولية الوادي،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2011-2012

35- سليمة نشنش،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي دراسة حالة ،مذكرة ماجستير غير منشورة فرع المالية،قسم علوم التسيير،المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر،2005

36- عادل عشي،الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم- دراسة حالة- مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص:تسيير المؤسسات الصناعية،قسم علوم التسيير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2001-2002

37- عبد الحكيم سليماني ،دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية-دراسة حالة- مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب،بسكرة،مذكرة ماجيستير غير منشورة،تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013

38- على حمدي،اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة-مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة،الوحدة الانتاجية التجارية-اريس-،مذكرة ماجيستير غير منشورة،تخصص محاسبة ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010-2011

39- فاطمة ناجي العبيدي،مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن ،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،قسم المحاسبة،جامعة الشرق الاوسط،عمان،2012

40- مصطفي حميدان حسن حميدان،مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية المالية.مذكرة ماجيستير غير منشورة،قسم المحاسبة،كلية الاعمال،جامعة الشرق الأوسط،الأردن ابريل2010

41- منذر يحي الداية،اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة –دراسة حالة- مذكرة ماجيستر غير منشورة،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة2009

42- ناصر محمد على المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات – دراسة حالة- مؤسسة اقتصادية مذكرة ماجيستير غير منشورة،تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة2008-2009

43- نهاد اسحاق عبد السلام ابوهويدي،دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الراسمالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين،مذكرةماجيستير غير منشورة،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة الجامعة الاسلامية،غزة2011

III- المجلات :

44- ابتهاج اسماعيل يعقوب،على عبد الرضا طاهر،"العوامل المؤثرة بجودة الارباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للاوراق المالية "،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد 101،2014

45- احمد لعماري،طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة العدد 01،2001

46- حسين وليد حسين ،عبد الناصر علك حافظ ،دراسة تاثير سياسات راس المال العامل على ارباح اسهم الشركة مجلة كلية الاسلامية الجامعة،العدد15،2011

47- خلود عاصم،محمد ابراهيم،دور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013

48- زينب بن تركي،"الاساليبالكمية في صناعة القرار اسلوب شجرة القرار نموذجا-"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،العدد6،2009

49- سلمان حسين عبد الطيار،اوس صباح غني،"تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري "،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة ةالاقتصاد،جامعة واسط ،العدد 12،2014

50- صباح انور يعقوب،اثر مساهمة ادارة المعرفة في التخطيط الاستراتيجي–دراسة استطلاعية- ،مجلة بحوث مستقبلية،كلية الحدباء الجامعة ،مركز الدراسات المستقبلية،العدد 40،2012

51- ضياء حامد الدباغ ،وحيد محمود رمو،"دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الاسواق المالية – دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للاوراق المالية-"مجلة بحوث مستقبلية،المجلد3،العدد12،2005

52- عدنان محمد الشدود ،"كفاءة القرار الاستثماري في العراق-محافظة ذي قار/دراسة حالة- "،مجلة جامعة ذي قار المجلد 8،العدد 4،2013

53- مجيد عبد حمد ،"دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في اسهم الشركات-من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد13،العدد4،2010

54-محمود جمام،اميرة دباش،"اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية-دراسة حالةالبنوك التجارية بولاية جيجل-"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد4،ديسمبر2015

55- محمود عزت اللحام،ايمن هشام عزريل،"دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي-دراسة ميدانية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد49،2016

56- مهدي عطية موحي الجبوري التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية مجلة جامعة بابل المجلد22 العدد 4،2014

Iv- الملتقيات:

57- زغيب مليكة،الياس بوجغادة دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية،الملتقي الدولي:صناعة القرار في المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية جامعة مسيلة يومي15/04/2009،14

v- القوانين والمراسيم:

58- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخفي 2008/05/26 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة وتحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،الجريدة الرسمية،العدد19 بتاريخ 2009/03/25

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية وذلك لاتسام الوقت الحاضر بالتغيير واحتداد المنافسة مما دفع بالمؤسسة الاقتصادية التماشي مع هذه التطورات من اجل الاستمرار والمثابرة على تعظيم قيمتها والمحافظة على حصتها السوقية،ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق ما يسمى بنظام المعلومات الذي يساهم بشكل كبير في تأدية ذلك.

ومن أهم أجزاء هذا الأخير نظام المعلومات المحاسبي الذي يتقصى كيفية دعم الإدارة للقيام بوظائفها المختلفة من خلال جمع البيانات اللازمة ومن ثم معالجتها للتحصل على معلومات محاسبية ذات نفع لمستخدميها ،وكلما توفرت هذه المعلومات على مجموعة اكبر من الخصائص كانت ذات جودة وفائدة أكثر.

ونجد من أهم الوظائف التي على إدارة المؤسسة توخي الحذر حيالها هي عملية اتخاذ القرارات،لما لها من تأثير كبير على مصير المؤسسة خاصة القرارات المالية لاعتبارها قرارات إستراتيجية ومن أهمها قرارات الاستثمار والتمويل التي تتميز بالاقتران والاختلاط فيما بينها محرزة مسعى الوظيفة المالية المتجسد في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

ولكي تتمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات مالية سديدة بشان عملية انتقاء أفضل البدائل الاستثمارية وسبل تمويلها ،لابد لها من الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة حتي تبلغ غايتها.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي ،المعلومات المحاسبية ،اتخاذ القرار ،قرار الاستثمار،قرار التمويل القوائم المالية.

Abstract

This study aims to highlight the role played by the accounting information system in making financial decisions given the change and intense competition characterizing nowadays. this motivated the economic enterprise to be in line with these developments in order to continue and persevere on optimizing their value and to maintain their market share. this can only be attained through what is called “data system «helping significantly to achieve that purpose.

The accounting data system is one of the most important parts of the above said data system it examines how to support the administration to fulfill its different functions. by gathering the necessary data .then to treat them in order to get useful accounting information to its users. The more

these information contain a larger group of features the mor it shall be of a better quality and ulity.

Among the most important functions that administration of the enterprise has be careful about is the decision making process. given the considerable effect it has on the destiny of the enterprise especially financial decision. As they are considered to be strategic decisions.notably.investment and financing decisions that are characterized

By combination and mixture between them .therefore achieving the attempt of the financial function reflected in the optimization of the market value of the enterprise.

In order for the enterprise to make accurate financial decision relating to the best selection process of investment alternatives and the way of their financing. it shall have to rely on accounting information characterized by quality to achieve its purpose.

Key words: data system-accounting information-decision making-investment decision-financing decision-financial lists .